جوناثان نتزان وشيمشون بيشلر

إقتصـــاد الإحتـــلال
نشرة إقتصادية إجتماعية



الحروب الرخيصة

العدد العاشر * أيلول ٢٠٠٦

جوناثان نتزان وشيمشون بيشلر

إقتصـــاد الإحتـــلال

نشرة إقتصادية إجتماعية – العدد العاشر

الحروب الرخيصة

أيلول ٢٠٠٦

مركز المعلومات البديلة

http://www.alternativenews.org/

القدس
٤ شارع شلومتسيون همالكا
ص.ب: ٣١٤١٧
القدس- اسرائيل ١٩١٣١٣
تلفون: ٦٢٤١١٥٩/ ٦٢٤١٤٢٤- ٠٢
فاكس: ٧٢٥٦٠٠٦- ٠٣

بيت ساحور
الشارع الرئيس ١١١
ص.ب: ٢٠١
بيت ساحور- فلسطين
تلفون: ٢٧٧٥٤٤٤ - ٠٢
فاكس: ٢٧٧٥٤٤٥ - ٠٢

الترجمة الى العربية: ذياب زايد
مراجعة وتحرير النص العربي: نصّار إبراهيم
تصميم: منير هودلي
التصميم الأساسي باللغة الإنكليزية: تال حيفر
مطبعة البطريركية اللاتينية - بيت جالا

The AIC wishes to acknowledge the generous support for its activities by:

The Basque Government and Diputacion de Guipuzkoa through the help of PTM-Mundubat, the Irish Government through the help Christian Aid, the Catalan Government through the help of Sodepau, JCCM through the help of ACSUR Las Segovias, Associazione Comunita Papa Giovanni XXIII, CCFD, Diakonia, ICCO and Broederlijk Delen.

المحتويات

١. الرأسمالية والحروب

لعبت الحروب، التي اشتعلت مؤخرا في منطقة الشرق الأوسط، في كل من أفغانستان والعراق وفي قطاع غزة ولبنان، دورا كبيرا في إثارة الجدال والنقاش مجددا حول قضايا الإمبريالية والكينزية العسكرية ودور مجمعات الصناعات العسكرية الكبرى فيها. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن بعض منظري المجموعات الراديكالية والفئات الرأسمالية قد عبروا بوضوح عن الحاجة لزج المنطقة في سلسلة من الحروب لمنفعتهم الخاصة. فالحروب هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتوسيع امتداد هذه المجموعات وأنشطتها جغرافيا، كما أنها تفتح لهم آفاق الوصول لمصادر المواد الخام الرخيصة، وفوق ذلك كله، فإن الحاجة للحروب تكمن في الرغبة في تهدئة الرأي العام المحلي المعارض لهذه الفئات والرغبة في وضع حد لثورات الأمم والشعوب الأخرى.[١]

ولعل الاعتقاد الشائع هنا يتمثل في أن الحروب تساهم في خلق حالة من الإزدهار الاقتصادي، حيث يستند دعاة هذه النظرية إلى حقيقة أن الصراعات العسكرية والإنفاق العسكري الطائل تحضيرا لمثل هذه الحروب، يلعب دورا كبيرا في زيادة النمو الاقتصادي ويساهم في خلق فرص العمل، وبالتالي الحد من تفشي البطالة. ولعل الإنفاق العسكري

> ولعل الإعتقاد الشائع هنا يتمثل في أن الحروب تساهم في خلق حالة من الازدهار الإقتصادي.

يبدو هنا جليا باعتباره أداة مالية فعالة، فخلال سنوات الرخاء، يمكن للحكومات أن تزيد من الكينزية العسكرية من خلال زيادة الانفاق على التسلح والتصنيع العسكري، وبالتالي إنعاش إقتصادها الوطني وتجنب التدهور الاقتصادي.

أما على المدى البعيد، فإن الإنفاق العسكري يمكن ان يقود إلى تغيير المظهر الخارجي المسالم والمتحضر للأنظمة الليبرالية. وفي الحقيقة، فإن الإنفاق العسكري الضخم سيلعب دورا في زيادة أرباح شركات التصنيع العسكري، كما أنه سيساهم في زيادة التكاليف الأمنية للدولة، ويزيد من سطوة كبار الضباط العسكريين وقادة الجيش. ولعل التقاء مصالح هذه المجموعات معا يدفعها للإندماج في تكتل غير مرئي، إلا أنه فاعل جدا، ويتمثل في مجمعات الصناعات العسكرية الكبرى، وهي التكتلات التي سرعان ما تتطور لتهيمن على السياسة العامة للدولة، مما يدفعها إلى تبني المواقف العدائية للدول الأخرى والدخول في صدامات ومغامرات عسكرية غير محسوبة مع الآخرين.

* الكينزية

٢. بروز وتلاشي الكينزية العسكرية

بـرزت نظريات الكينزية العسكرية والتجمعات الصناعية العسكرية في الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وربما عاد بروزها بنتائج إيجابية على الحياة العامة للمجتمعات. ففي تلك الفترة، انتشرت ظاهرة تسريح الجنود، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أثار الجدل، فقد أخذت النخبة الأمريكية تنظر للتطور والإزدهار الاقتصادي الذي شهده العالم إبان فترة ازدهار الصناعات العسكرية، وحذرت من إمكانية التراجع الاقتصادي العالمي نتيجة لتراجع سوق الصناعات العسكرية. ومضت هذه الجماعات في حديثها لتشير إلى أن هذا التراجع في التصنيع العسكري سيؤدي إلى فوضوية في سوق العمل وانتشار البطالة الأمر الذي سيعني عودة النقاش مجددا حول مدى شرعية السوق الحرة لرأس المال.

وفي هذا السياق، ومن أجل تجنب هذا الوضع، أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي وثيقة سرية للغاية حملت رقم (٦٨) دعت الحكومة إلى زيادة الإستثمار في الصناعات العسكرية، ودعم سوق السلاح العالمية من أجل تجنب الهزات الإقتصادية.

في تلك الفترة، انتشرت ظاهرة تسريح الجنود وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أثار الجدل

ومن الجدير بالذكر أن الوثيقة المذكورة ظلت طي الكتمان ولم يتم الإفصاح عنها إلا في العام ١٩٧٧. [٢]

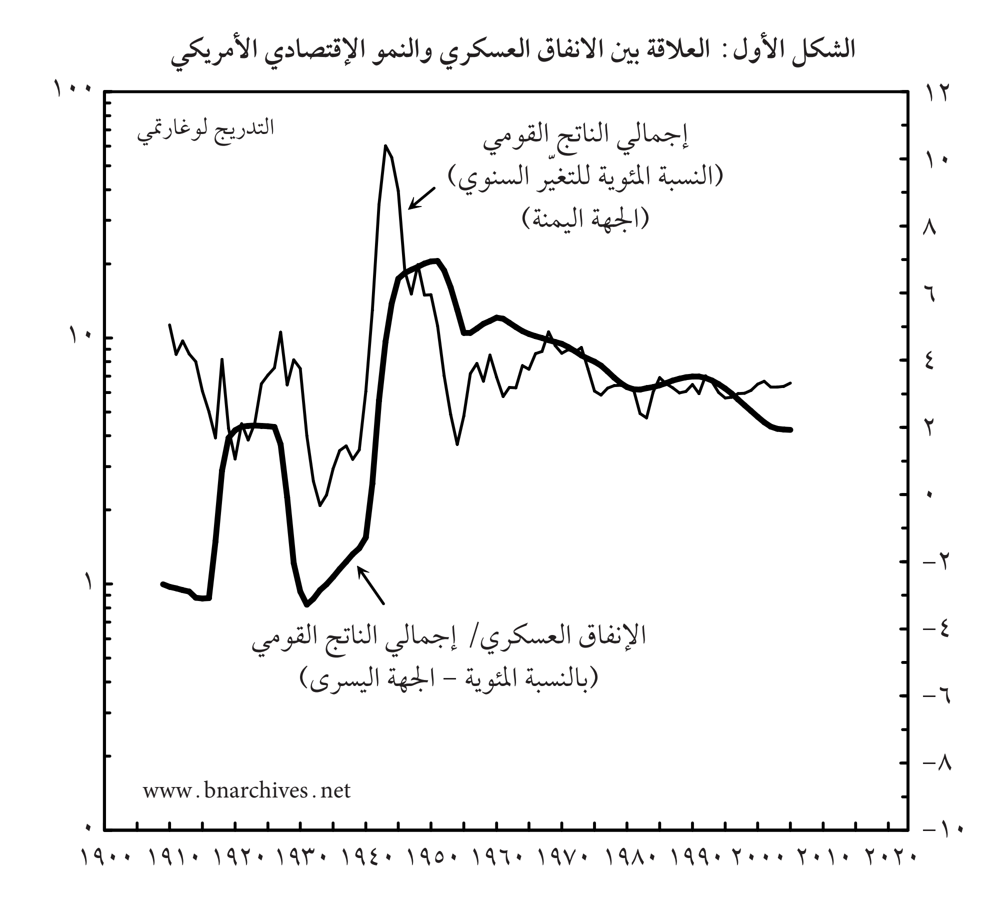
ولا بد من الإشارة هنا أيضا إلى أن قرار مجلس الأمن القومي الأمريكي المذكور هو الذي مهد الطريق لبروز الكينزية العسكرية حيث لوحظ أن الإنفاق العسكري في العقود التي تلت صدور القرار المذكور تتطابق تماما مع ما ورد فيه، ولعل الشكل البياني رقم (١) يمثل هذه العملية أفضل تمثيل، حيث يشير الشكل المذكور إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي الأمريكي والإنفاق العسكري للدولة. فحسب الرسم، يشير الخط الرفيع إلى النمو الإقتصادي العام حسب المقياس على الجهة اليمنى، بينما يشير الخط السميك إلى قيمة الإنفاق العسكري كجزء من الناتج القومي حسب المقياس على الجهة اليسرى. [٣] ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الشكل يمثل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي العام ونمو الصناعات العسكرية لمدة عشر سنوات، وذلك لإلقاء الضوء على تأثير الصناعات العسكرية على النمو الإقتصادي على المدى البعيد.

تشير المعطيات المتوفرة إلى العلاقة الوطيدة بين النمو الاقتصادي ونمو الصناعات العسكرية منذ عقد الثلاثينات من القرن الماضي. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن الإرتفاع الحاد في الإنفاق العسكري تحضيرا للحرب العالمية الثانية قد ترافق مع حالة من

الإزدهار الإقتصادي الكبير. فقد بلغت قيمة الإنفاق على التسلح في العام ١٩٤٤ ما يقرب من ٤٣٪ من إجمالي الناتج القومي، ليشكل معدل الإنفاق العسكري ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي خلال عقد الأربعينات. وقد ترافق ذلك مع ارتفاع في النمو الإقتصادي وصلت نسبته ١٨٪ خلال العام ١٩٤٢ ليسجل معدل نمو بلغ ٦٪ على مدار عقد الأربعينات. (لا يظهر الشكل مستوى النمو بداية عقد الأربعينات كونه يركز على معدل النمو طوال السنوات العشر).

لقد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تراجعا في مستوى الإنفاق العسكري، إلا أن هذا المستوى بقي مرتفعا خلال العقدين

الشكل الأول: العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الإقتصادي الأمريكي



ملاحظة: المعطيات في الجدول تشير إلى معدل التغير كل عشر سنوات.

المصدر: وزارة التجارة الأمريكية. GDP، (GDP)، GDP مقارنة مع مؤشر الأسعار. المعطيات حول الإنفاق العسكري في الفترة ما قبل العام ١٩٢٩ مأخوذة من Gleditsch et al. أما المعطيات حول استقرار الأسهم فمأخوذة من Elsevier ١٩٩٥ ومن مجموعة BCA للأبحاث والدراسات.

الذين تليا انتهاء الحرب. وقد ساهم تبني الكينزية العسكرية جنبا إلى جنب مع الحروب في كل من كوريا وفيتنام، في الحفاظ على مستوى مرتفع للإنفاق العسكري وصل إلى ١٢٪ من إجمالي الناتج القومي في عقد الخمسينات و١٠٪ خلال عقد الستينات. أما النمو الإقتصادي، فقد شهد تراجعا بلغ مستواه ٤٪ قياسا مع فترة الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا النمو كان مقنعا لأصحاب رؤوس المال الأمريكيين لما له من دور في تركيم رأس المال.

وقد رحب كل من أصحاب الشركات الكبرى والإتحادات العمالية المختلفة بهذا الوضع واعتبروه شكلا من أشكال التدخل الحكومي المطلوب لتطوير الإقتصاد الوطني. أما بشكل إجمالي، فإن هذا الانفاق ساهم في

وقد رحب كل من أصحاب
الشركات الكبرى والإتحادات،
العمالية المختلفة،
بهذا الوضع واعتبروه شكلا
من أشكال التدخل الحكومي المطلوب
لتطوير الاقتصاد الوطني.

تخفيف آثار الخشية من التراجع الإقتصادي الوطني، كما أنه ساهم في تعويض أصحاب رؤوس المال والشركات الكبرى عن خسارتهم للسوق المدنية لصالح المنافس الأوروبي والياباني دون أن يؤثر ذلك على حريتهم في تركيم رأس المال. وعلى المستولى الفردي، فإن العديد من الشركات الكبرى قد تلقت عقود عمل سخية جدا من البنتاغون تميزت بعائداتها الكبيرة التي لم تتمكن الأسواق القوية أصلا من رفضها.

أما الاتحادات الكبرى، فقد كان لها أسبابها الخاصة التي دفعتها لتبني الكينزية العسكرية، وقد اختارت هذه التجمعات الهامة البقاء خارج حالة الجدل السياسي محليا، وخارج التناقضات التي تحكم العلاقات الدولية لضمان زيادة الإنفاق الحكومي على التصنيع العسكري، وفي ذات الوقت للحد من الضربات التي يمكن أن تتعرض لها، وبالتالي استمرار إزدهار صناعتها وما يترتب على ذلك من عائدات طائلة. وفي المقابل، فقد تلقت ضمانات حكومية بالأمان الوظيفي ومستوى الأجور المرتفع الأمر الذي انعكس على شكل ارتفاع المستوى المعيشي للمنخرطين بالعمل في هذه المجالات.

ولعل الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قد عبر عن ذلك ببراعة حين خرج في العام ١٩٧١ ليقول علنا: «نحن الآن جميعا كينزيون».

لقد جاء موقف نيكسون الجريء هذا ليشكل الذروة، فمنذ بداية عقد السبعينات، بدأت التجمعات الصناعية العسكرية الكينزية بالتراجع مع شروع دولة رفاهية الحرب بالانحدار.

العديد من الشركات
الكبرى تلقت عقود عمل سخية
للغاية من البنتاغون تميزت
بعائداتها الكبيرة

٣. عولمة الملكية

النظرة إلى بروز وتلاشي الكينزية العسكرية يشير إلى بداية مرحلة الدوران على شكل حذوة حصان لطبيعة الملكية في العالم، فقد لوحظ انتقال هائل في موضوع الملكية من الإحجام عن عولمتها في بداية القرن إلى حركة عولمة هائلة شهدها العالم في النصف الثاني منه.

فحتى عقد الخمسينات، كان يتم التعامل مع رأس المال، سواء في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر من العالم في حدود الدولة ذاتها فقط، حيث تشكل الإحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع دليلا واضحا على ذلك. ففي العام ١٩٠٠، بلغت مساهمات الأصول الإقتصادية المملوكة لأجانب ذروتها (١٩٪) من إجمالي الناتج القومي العالمي. إلا أن تبعات الحربين العالميتين اللتين شهدهما النصف الأول من القرن المنصرم، إلى جانب حالة الكساد التي شهدتها السوق العالمية والتجارة الخارجية جنبا إلى جنب مع سيطرة رأس المال قد أدت إلى فرض ضرائب هائلة على الأصول المملوكة لأجانب، مما جعل الإحتفاظ بها مكلفا ولا يعود بمردود معقول. وقد أدى ذلك إلى تراجع في حجم مساهمة الأصول المملوكة لأجانب من إجمالي الناتج القومي العالمي لتصل إلى ٦٪ فقط خلال عقد الستينات. إلا أن تركيم رأس المال على المستوى الوطني تواصل بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة.

غير أن تراجع عملية عولمة الملكية استمر فقط حتى بداية عقد السبعينات، عندما عادت تلك العملية مرة أخرى لتبرز مجددا وازداد مستواها. فقد عادت نسبة مساهمة الأصول المملوكة لأجانب من إجمالي الناتج القومي العالمي لترتفع بشكل تدريجي وتتضاعف من عقد لعقد، ففي عقد الثمانينات وصلت إلى ٢٥٪ لتتضاعف إلى ٥٠٪ خلال عقد التسعينات وتتجاوز ٩٠٪ مع نهاية العام ٢٠٠٤. [٤]

وقد كان تأثير هذه العودة، لمساهمة الأصول الأجنبية في الناتج الإجمالي العالمي، دراماتيكيا على الإقتصاد العالمي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تبلغ حاليا نسبة عائدات الشركات الكبرى من الأصول الموجودة في الدول الأخرى حوالي ثلث إجمالي عائداتها بعد أن كانت هذه النسبة في حدود ٥٪ خلال عقد الخمسينات لتسجل نسبة إرتفاع سنوي وصلت إلى ٦٪ منذ ذلك الحين.

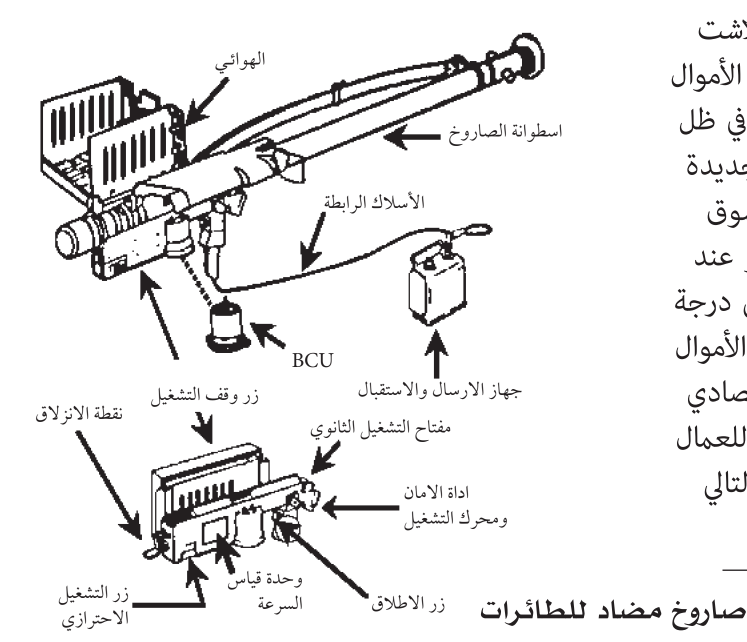
لقد ساهمت العودة لعولمة رأس المال والملكية في إعادة توزيع القوة وإعادة توزيع مؤسسات رأس المال على مستوى العالم. فمع عملية تبادل رأس المال وإنتقاله من دولة لأخرى، وحجم العائدات الكبيرة التي حققها، لوحظ أن اعتماد رأس المال على السوق المحلية لم يعد كبيرا. فقد خرجت السياسات الكينزية من حدود الوطن لتصبح

على مستوى عالمي واسع، ومع انتشارها الواسع بهذا الشكل، بدأ قطاع الأعمال العادي بالتراجع شيئا فشيئا.

في ظل هذا الوضع، غدت دولة الرفاه التي ظهرت كنقيض للإشتراكية، عبئا على الاقتصاد. ولم تعد لدى القوى العمالية المختلفة القدرة على الثورة مجددا، خصوصا مع ازدياد فرص العمل التي طرحت لمواكبة احتياجات الأسواق الناشئة الجديدة إلى جانب تراجع قوة وتأثير الإتحادات العمالية المختلفة. عدا عن ذلك، فقد تلاشت مخاوف أصحاب رؤوس الأموال من التراجع الإقتصادي في ظل الأنظمة الإقتصادية الجديدة التي أخذت تحكم سوق العمل. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى درجة جعلت أصحاب رؤوس الأموال يشجعون التراجع الإقتصادي وذلك لتبرير تسريحهم للعمال وتخفيض الأجور، وبالتالي زيادة أرباحهم.

يضاف إلى ذلك، أن الدول المنخرطة في الحرب قد تعرضت هي الأخرى للضغوط، خاصة بعد سقوط الكتلة الإشتراكية التي تزعمها الإتحاد السوفييتي السابق. فلم يعد من السهل تبرير الموازنات الهائلة التي خصصت للتسلح والإنفاق العسكري في ظل عالم أحادي القطب. فقد شهد الإنفاق العسكري العالمي تراجعا كبيرا في عقد التسعينات وصل إلى ثلث قيمته التي وصلت ذروتها في أواخر الثمانينات. وكما يشير الشكل الأول، فإن الانفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي واحدة من أكثر دول العالم انفاقا على التسلح، قد انخفض بما نسبته ٥,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي خلال بداية الألفية الثالثة، بعد أن كانت هذه النسبة تصل إلى ٧٪ خلال عقد الثمانينات.

عدا عن ذلك، فقد تلاشت مخاوف أصحاب رؤوس الأموال من التراجع الاقتصادي في ظل الأنظمة الاقتصادية الجديدة التي أخذت تحكم سوق العمل. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى درجة جعلت أصحاب رؤوس الأموال يشجعون التراجع الإقتصادي وذلك لتبرير تسريحهم للعمال وتخفيض الأجور، وبالتالي زيادة أرباحهم



صاروخ مضاد للطائرات

٤. الحروب الجديدة

ساهم تلاشي دولة رفاهية الحرب واختفائها من الساحة في فتح الأبوب أمام ظهور الليبرالية الجديدة، وقد رحب أنصار الأنظمة الإقتصادية الجديدة بهذه الظاهرة لما لها من دور في تطوير الإقتصاد وزيادة حجم المنافع التي يجنونها. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن التعامل مع الليبرالية الجديدة يعني التعاطي معها بكلية وليس بشكل مجزوء. فمن جهة، أشار منظرو الليبرالية الجديدة إلى أن فتح الأسواق العالمية والتدفق الحر لرأس المال بين دول العالم يؤدي بالضرورة إلى حالة من الإستقرار السياسي والسلام على مستوى العالم. ومن جهة أخرى، فإن هؤلاء المنظرين حذروا من العنف غير المرئي الناتج عن الليبرالية الاقتصادية الجديدة والمتمثل في الإستغلال والإنتشار المريع للبطالة، والفقر وعدم المساواة، إلى جانب حالة الضبابية التي تسود الاقتصاد، وبالتالي تراجع الشعور بالأمان لدى المواطنين.

إلا أن كلا من داعمي هذه النظرية ومعارضيها، قد تفاجأوا بما شهدته بداية القرن الحادي والعشرين من صراعات ونزاعات عسكرية. فقد عادت النظريات الإمبريالية والعسكرية القديمة مجددا لتحتل الواجهة عند الحديث عن الليبرالية الجديدة في الاقتصاد. فبدلا من استمرار الحديث عن توجهات إقتصادية دون إطلاق أي تسمية عليها، أخذ هؤلاء المنظرون بالحديث علانية عن الإمبريالية الجديدة والحروب الليبرالية الجديدة.

إلا أن هذه النظريات الهجينة تعتبر مضللة بشكل كبير، ففي القرن الحادي والعشرين، هناك اختلاف في طبيعة الصراعات والنزاعات، فالحديث يدور الآن عن حروب لانهائية، صدام الحضارات، والحروب الصليبية الجديدة بعد أن كان الحديث في القرن الماضي يدور حول الحروب الكبيرة والنزاعات العسكرية بين الدول والتي استمرت من بداية القرن وحتى انتهاء الحرب الباردة. إلا أن الإختلاف لا يكمن فقط في طبيعة هذه الحروب والفروقات بينها وإنما في الدور الكبير الذي تلعبه الحروب في تركيم رأس المال.

إلا أن الإختلاف لا يكمن فقط في طبيعة هذه الحروبوالفروقات بينها، وإنما في الدور الكبير الذي تلعبه الحروب في تركيم رأس المال

وهنا، لا بد لنا من الإشارة إلى أنه في ظل عالم تحكمه سياسة الأسواق المفتوحة والعولمة الاقتصادية، لم يعد هناك حاجة للنمط القديم من الاستعمار للدول، سواء للسيطرة على منابع المواد الخام أو لفتح أسواق جديدة في وجه منتجات القوة الإستعمارية. لاحظ، على سبيل المثال، أنه منذ احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، توقف إنتاج هذا البلد من النفط بالرغم من كونه واحدا من الدول النفطية الهامة، وفي ذات الوقت، لم تعد السوق العراقية ذلك المكان المطلوب لترويج بضائع الدول المحتلة.

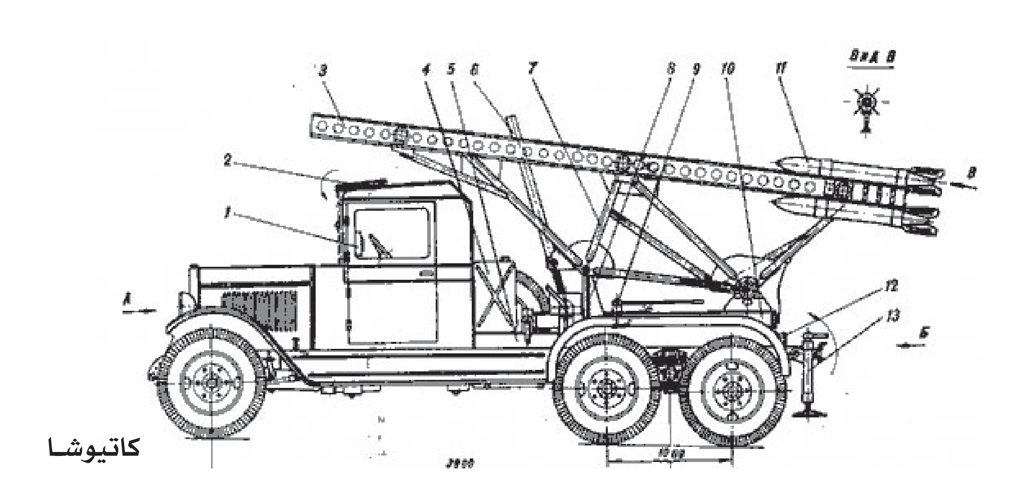
ولعل الشيء ذاته ينطبق على التصنيع العسكري، ففي ظل عولمة هذه الصناعة لم تعد عائداتها ذات مردود يلبي طموحات أصحاب رأس المال والشركات الكبرى. فبالرغم من أن الموازنات العسكرية الأمريكية قد ارتفعت ٧,٤٪ من إجمالي الناتج القومي لمواكبة احتياجات الحروب الجديدة بعد أن كانت فقط ٣٪ في أواخر ولاية الرئيس كلنتون، إلا أن حجم هذا الارتفاع لا يكاد يذكر قياسا مع الإرتفاع الهائل الذي شهدته العقود المنصرمة.

ومما يثير الاستغراب، أن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ٢٠٠٠، لا تحمل أي بعد عسكري، فقد تركت الدول التي ثبت امتلاكها للقنبلة الذرية وشأنها كما هو حال الباكستان وكوريا الشمالية. بينما تمت مهاجمة دول أخرى لا تمثل أي خطر كما هو حال أفغانستان والعراق، حيث تم احتلالهما بالكامل ليشكل هذا الإحتلال نصيب الأسد من الإنفاق العسكري الأمريكي دون أن يلوح في الأفق أي حل للحروب المستعرة في هاتين الدولتين.

فقد تركت الدول التي ثبت امتلاكها للقنبلة الذرية وشأنها، كما هو حال الباكستان وكوريا الشمالية بينما تمت مهاجمة دول أخرى لا تمثل أي خطر كما هو حال أفغانستان والعراق

وأخيرا، نشير إلى أن الحروب الإعلامية واستمرار الحديث عن الإرهاب قد نشر الذعر في أوساط الشعوب الغربية. وذلك على العكس تماما مقارنة بما حدث من التفاف جماهيري حول الايديولوجيات الوطنية الجديدة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وخلال الحرب الباردة التي تلت، فالحروب اللامنتهية الحالية لا تجد أي صدى في أوساط الجماهير، ولا تجد الدعوة إلى الإمبريالية والرأسمالية الجديدة طريقها إلى قلوب الشعوب الغربية.

إلا أن الحروب التي شهدتها الألفية الجديدة هي في الواقع حروب جديدة، ولعل ذلك يكمن في حقيقة أن الرأسمالية ذاتها قد تغيرت وبرز منها نمط جديد.



كاتيوشا

٥. رأس المال الجديد

يتمثل التغير المركزي في طبيعة رأس المال، وهو التغير والتحول الذي بدأ أواخر القرن التاسع عشر ولم يتجل بوضوح إلا مؤخرا.

ولعل النظريات الاقتصادية السائدة حاليا، والتي تعود جذورها إلى بداية القرن التاسع عشر، لا زالت تتعامل مع رأس المال بطريقة تقليدية ومن وجهة نظر مادية بحتة من حيث العلاقة بين الإستهلاك والإنتاج.

ولعل الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد يربطون تحليلهم لرأس المال بالعوائد المتأتية من الاقتصاد، بينما الاقتصاديون الماركسيون يربطون تحليلهم لرأس المال بطاقة سوق العمل. غير أننا نشير هنا إلى أنه في ظل التطورات الإقتصادية التي يشهدها العالم حاليا، لم يعد من الصواب التعامل مع رأس المال من وجهة نظر مادية بحتة، كما تفعل النظريات سالفة الذكر. فنحن نرى أن رأس المال لا يمثل العائدات والمنافع التي يتبناها الإقتصاديون الكلاسيكيون الجدد، كما أنه لا يمثل التوجه الماركسي لسوق العمل المجرد، وإنما نرى أن رأس المال هو القوة، القوة التي يستطيع من يمتلكها أن يعيد تشكيل القوى الاجتماعية بشكل كامل.

وفي ظل هذا التوجه، نرى أن التحليل يجب أن لا يبنى أبدا على رأس المال بشكل عام والمنافسة بين الرساميل المتعددة، وإنما هيمنة الرساميل على السياسات الاقتصادية العالمية. هذا من جهة، أما من جهة أخرى،

رأس المال هو القوة
التي يستطيع من يمتلكها
أن يعيد تشكيل القوى
الاجتماعية بشكل كامل

فنرى أنه ليس من الدقة بمكان التعامل مع تركيم رأس المال بصفته مطلقا، وإنما هناك اختلافات في تركيمه من دولة لأخرى ومن ظروف لأخرى تبعا لحجم القدرة في التأثير على السياسة الاقتصادية التي يتمتع بها كل رأس مال على حدة.[٥]

ولعل مدى تأثير قوة رأس المال تبدو كبيرة ولا منتهية وتتناول عدة جوانب، إلا أننا ولغرض هذه الدراسة، سنتناول القضيتين التاليتين:

١- مع الوقت، يجري التركيز على دمج الشركات معا لتشكيل تكتلات إقتصادية أكثر من التركيز على النمو الاقتصادي، مما يجعل هذه التكتلات هي التي تلعب الدور الأساسي في تركيم رأس المال.

٢- في ظل ظروف معينة، فإن الرأسمال المهيمن يمكن أن يستفيد كثيرا من التضخم والتضخم الانكماشي.

ومن خلال دراستنا هذه، استنتجنا أنه خلال القرن الماضي، فإن تركيم رأس المال المعولم قد تذبذب ما بين عمليات الإندماج بين الشركات والمنشآت الاقتصادية وما بين

التضخم الانكماشي. ولعل المرحلة الأخيرة التي بدأت مع أواخر الثمانينات واستمرت خلال عقد التسعينات، قد شكلت واحدة من عمليات اتساع هيمنة رأس المال على الإقتصاد العالمي. وقد استفادت قوة الرأسمال المهيمنة في تلك الفترة من العمل مع الشركات الكبرى التي سيطرت على أوروبا الشرقية، ودول الإتحاد السوفييتي السابقة، والأسواق الجديدة التي برزت بعد سقوط المنظومة الإشتراكية. كما استفادت وبدرجة لا تقل أهمية، من انهيار دولة الرفاه وحملة الخصخصة الهائلة التي شهدتها الخدمات الحكومية.

ومع بداية الألفية الجديدة، فإن حجم التضخم قد تراجع على مستوى العالم بعد اتساع دائرة هيمنة رأس المال وتبني الليبرالية الجديدة في التوجه الاقتصادي. ولعل الأزمات الإقتصادية التي شهدتها آسيا واتساع دائرة هذه الأزمات إلى أسواق عالمية محورية أخرى، إلى جانب الممارسات الإقتصادية المشبوهة والحديث عن الإرهاب العالمي والحرب اللامنتهية لمواجهته، قد حدّت من تدفق رأس

مع بداية الألفية الجديدة، فإن حجم التضخم قد تراجع على مستوى العالم بعد اتساع دائرة هيمنة رأس المال وتبني الليبرالية الجديدة في التوجه الاقتصادي

المال وانتقاله بين الدول المختلفة، إلى جانب الحدّ من عمليات الإندماج بين الشركات والمنشآت الإقتصادية المختلفة. عدا عن ذلك، فإن تبني الليبرالية الجديدة في الاقتصاد، على مدار العقدين المنصرمين، أضعف الأسعار وسيطرت الخشية من تدهورها وازدياد الديون والإنكماش الاقتصادي على مختلف دول العالم للمرة الأولى منذ تمكن الإقتصاد العالمي من الخروج من حالة الركود التي هيمنت عليه لسنوات طويلة.

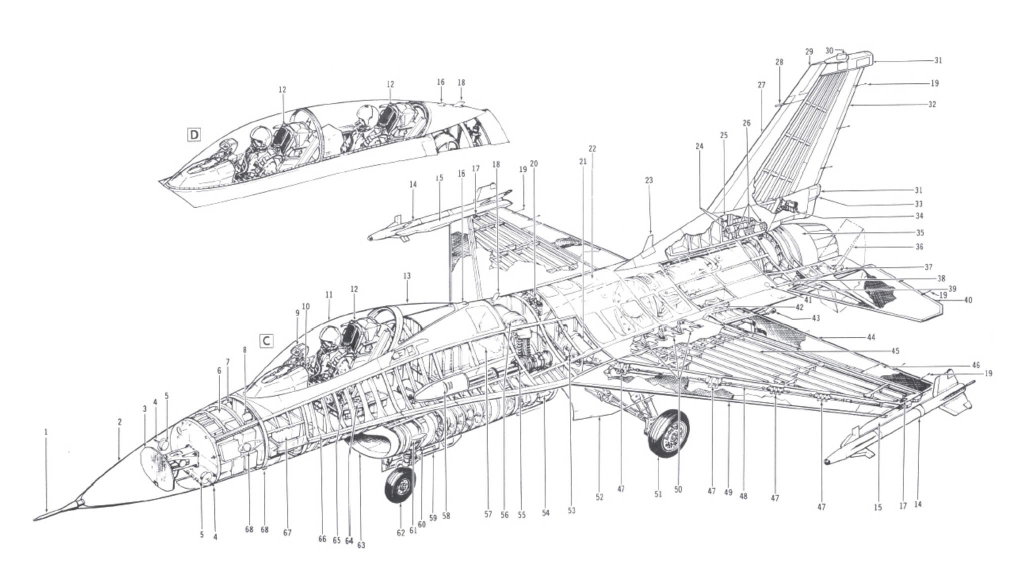
في ظل هذه العقبات التي لا يستهان بها، أدرك الرأسماليون بشكل عام وأصحاب الرأسمال المهيمن بشكل خاص، الحاجة إلى جرعة معقولة من التضخم، وذلك للحد من الركود وتفادي الانكماش الاقتصادي وتجنب الاختلاف في حجم تركيم رأس المال بين الرموز الرأسمالية المختلفة. وقد خرجت الحوارات والنقاشات في هذا المجال بنتيجة مفادها: أن حل مشكلة الانكماش الاقتصادي يكمن في السيطرة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، أي الصراع على النفط وما يتعلق به بشكل مباشر أو غير مباشر. وخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية، لعبت هذه الصراعات على الطاقة دورا بارزا في تحريك أسعار النفط على مستوى العالم، في الوقت الذي لعبت فيه هذه الأسعار دورا هاما في إذكاء شرارة التضخم الإقتصادي العالمي، وغدت أداة جاهزة للإستعمال في حال الرغبة في نشر التضخم في العالم.

وفي هذا الإطار، فإن الصراعات العسكرية قد لعبت دورا غير مباشر في تركيم رأس المال وفي هيمنته على السياسات العالمية. فخلال عقدي الخمسينات والستينات، اقتصر دور الصراعات العسكرية على التأثير في الحكومات لتخصيص الموازنات الكبيرة للتصنيع العسكري مما عاد بالفائدة في المجمل

على رأس المال وشركات التصنيع وأصحاب هذه الشركات. أما في ظل إعادة النظر في عولمة الصناعات العسكرية وحالة الإنفراج التي يشهدها العالم، فإن الموازنات العسكرية أخذت بالإنكماش والتراجع. وقد انخفضت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي نسبيا، ومنذ أواخر الثمانينات أخذت نسبة هذا الإنفاق بالتراجع التدريجي بشكل متواصل. وبالرغم من أن التراجع في النفقات العسكرية قد أثر على حجم رأس مال أصحاب شركات الصناعات العسكرية، إلا أن هذا التأثير قد أخذ يقل مؤخرا.

ومع ذلك، يمكن القول أنه وبالرغم من كل مما ذكر سلفا، إلا أن الصراعات العسكرية لا زالت لها مكانتها في التأثير على تركيم رأس المال العالمي. إلا أن الجديد في الأمر يكمن في أن تأثير الصراعات العسكرية على تركيم رأس المال يتم بطريقة غير مباشرة، من خلال التضخم وإعادة توزيع مصادر الثروة والقوة في المجتمع.

إلا أن الجديد في الأمر يكمن في أن تأثير الصراعات العسكرية على تركيم رأس المال يتم بطريقة غير مباشرة من خلال التضخم وإعادة توزيع مصادر الثروة والقوة في المجتمع



طائرة مقاتلة

٦. الصراع على الطاقة والفوائد المتفاوتة

تعتبر شركات النفط الكبرى هي المستفيد الأول من الصراع على الطاقة، والذي يشكل الشرق الأوسط مركزا له. فبعد انتهاء الحرب في فيتنام، غدت منطقة الشرق الأوسط بؤرة الصراع العالمي الساخنة، كما لعبت أسعار النفط دورا هاما في إذكاء شعلة هذا الصراع. إلا أن العلاقة ما بين هذا الصراع والفوائد المتفاوتة التي جنتها شركات النفط المختلفة لم يلق أي اهتمام.

وليس بالأمر الصعب أن نحدد الأسباب وراء تجاهل أهمية الفوائد التي جنتها شركات النفط في التعاطي مع الصراع في الشرق الأوسط، حيث أن معظم المحللين الاقتصاديين الذين تناولوا هذا الصراع، تعاملوا مع النفط بصفته جزءا من العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي، وبكونه جزءا من المواد الخام التي تتنازع عليها الدول. فمن جهة، هناك الدول الصناعية التي تسعى للحصول على النفط بأسعار مخفضة، وبالتالي ضمان تقدمها الاقتصادي بحكم انخفاض تكاليف الإنتاج والطاقة، ومن جهة أخرى، هناك دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط والتي انتظمت في اطار منظمة الأوبك والتي تسعى للحصول على أفضل الأسعار للنفط للمساهمة في بناء اقتصادها الوطني، خاصة وأن الاعتماد الأساسي لاقتصاديات أغلب هذه الدول هو على عائدات النفط. وهناك العديد من العوامل التي تساهم في تعقيد هذا الصراع.

ولعل من بين هذه العوامل المنافسة الحادة ما بين الدول كما كان عليه الوضع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق خلال القرن الماضي، أو كما هو الحال حاليا بين آسيا وأوروبا، كما أن الحروب العرقية والدينية التي يشهدها الشرق الأوسط حاليا، تعتبر من بين هذه العوامل، ولا يقل أهمية في هذا السياق المنافسة بين الشركات الكبرى في الدول الصناعية، في إطار السعي لجني أكبر قدر ممكن من الأرباح.

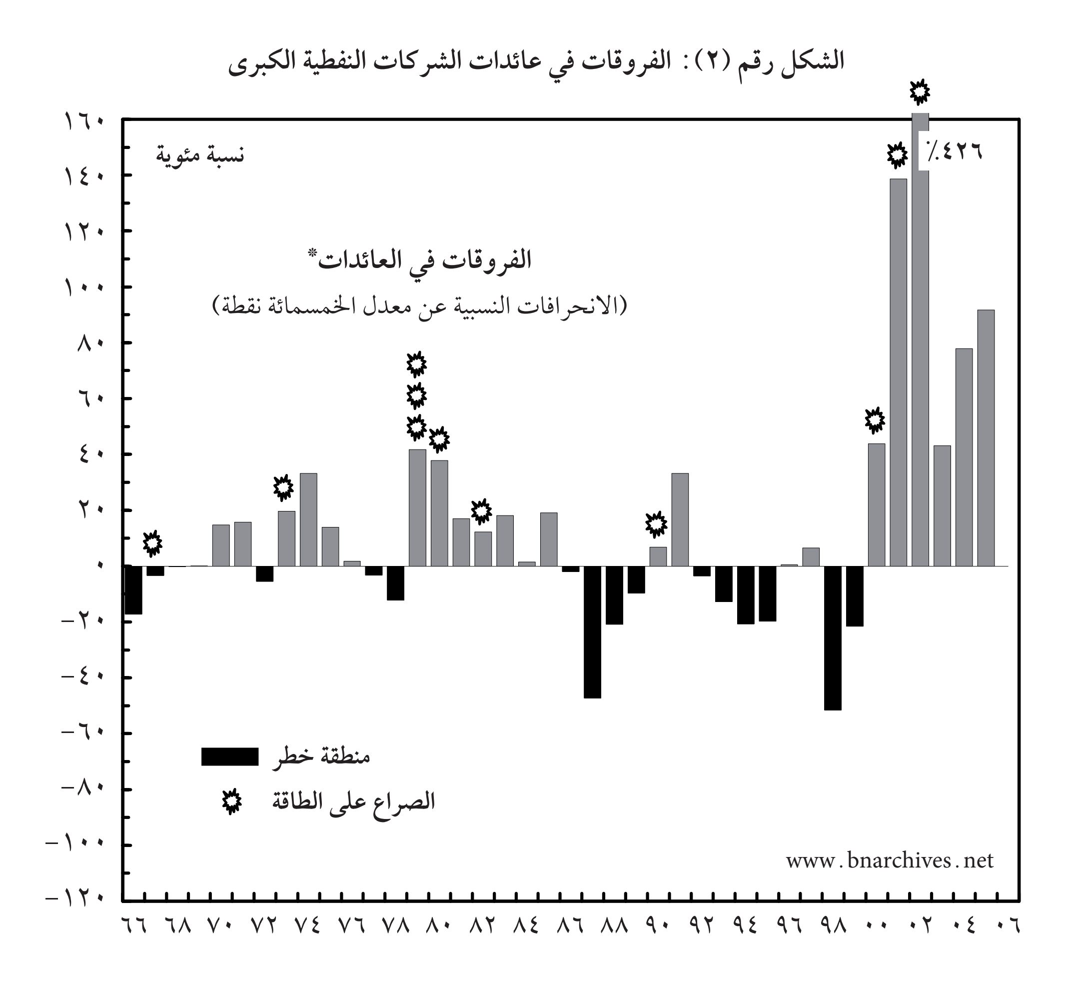
في ظل هذا الجدال الحاد حول السياسة والاقتصاد، فإن عددا قليلا من المحللين قد تعاملوا مع القضية بشمولية (الاقتصاد والسياسة) أو تعاملوا مع القضية على أساس

معظم المحللين الاقتصاديين الذين تناولوا هذا الصراع، تعاملوا مع النفط بصفته جزءا من العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي

علمي، إلا أن أيا منهم لم يتناول أبدا دور شركات النفط الكبرى ودور النفط في تركيم رأس المال.

ولعل الشكل التالي يلقي مزيدا من الضوء على الصورة، حيث أن الرسم البياني الوارد في الشكل يشير إلى الفروقات في تركيم رأس المال لدى شركات النفط الكبرى ومن بينها بالتحديد شركات BP، EXXON، Mobil، Royal Dutch / Shell and Texaco [٦]

الشكل رقم (٢): الفروقات في عائدات الشركات النفطية الكبرى



***الفرق في العائدات بين شركات النفط الكبرى ومعدل الثروة (٥٠٠) يتم احتسابه كنسبة مئوية من معدل الثروة.**

ملاحظة: الشركات النفطية الكبرى تشمل الشركات التالية:

British Petroleum (BP-Amoco since 1998),
Chevron, Exxon (ExxonMobil since 1999), Mobil (until 1998),
Royal-Dutch/Shell and Texaco (until 2000).

ويعود التغير في هذه الشركات واستبدال واحدة بأخرى نتيجة لمشاريع الاندماج بين بعض الشركات. وحتى العام ١٩٩٣، كان معدل الثروة (٥٠٠) يخص فقط الشركات الصناعية، أي الشركات التي يتأتى نصف دخلها من التصنيع أو التعدين. إلا أنه ومنذ العام ١٩٩٤، يضم هذا المقياس كافة الشركات بغض النظر عن مجال نشاطها. ومنذ العام ١٩٩٢/ ١٩٩٣، فإن تصنيف الشركات الثرية يحتسب دون الأخذ بعين الاعتبار تكاليف SFAS 106.

المصدر: Fortune and Compustat.

يشير كل خط في الشكل السابق إلى الفرق في عائدات كل شركة على حدة من حجم الإنتاج المتساوي وحجم الثروة المترتبة على هذا الإنتاج. أما الخط الداكن فيمثل الفرق في مستوى تركيم رأس المال من سنة لأخرى، أي أنه يحدد السنوات التي جنت فيها شركات النفط الكبرى عائدات طائلة فاقت المعدل. أما الخط الأسود، فيشير إلى السنوات التي تراجع فيها مستوى تركيم رأس المال لدى شركات النفط والغاز الكبرى.

ولأسباب ما، سيتم التطرق اليها لاحقا، فإن هذه السنوات (التي تراجع فيها تركيم رأس المال) ترافقت مع أخطار تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط. وأخيرا، نشير إلى أن إشارات الانفجارات التي ترد في الشكل المذكور تمثل الصراعات على الطاقة، أي الحروب للسيطرة على النفط والتي شهدتها المنطقة. وكما نلاحظ، فإن الشكل يوضح ثلاثة أنماط من العلاقة ما بين رأس المال والنفط ولكل منها أهميته الخاصة.

- أولا: كافة صراعات الطاقة في الشرق الأوسط مسبوقة بوقوع خطر ما أدى إلى تراجع مداخيل شركات النفط الكبرى.
- ثانيا: كل صراعات الطاقة تلتها فترات ارتفعت فيها أرباح شركات النفط بشكل ملموس فاق المعدل الطبيعي.
- باستثناء ما حصل في العام ١٩٦٦/ ١٩٦٧، لم تنجح شركات النفط في تجاوز معدل الأرباح ما لم يكن ذلك مسبوقا بنزاعات شديدة حول الطاقة في المنطقة.

إضافة إلى ما ذكر، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأنماط من العلاقة ما بين رأس المال والنفط تلعب دورا في عملية توسيع وتعميق قضية تركيم رأس المال. كما يلاحظ أن الشكل السابق يتناول عملية تركيم رأس المال في فترات زمنية مختلفة، ولعل كل فترة محكومة بعوامل عدة تؤثر على عملية تركيم رأس المال.

كافة صراعات الطاقة في الشرق الأوسط مسبوقة بوقوع خطر ما أدى إلى تراجع مداخيل شركات النفط الكبرى

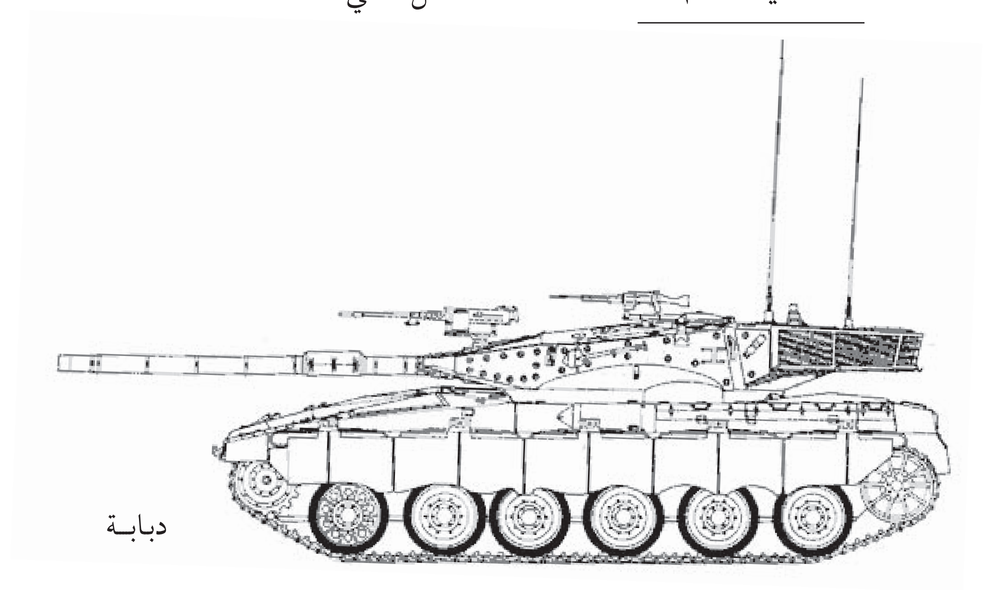
فخلال عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينات، غدا الإندماج بين الشركات هو المؤثر الحقيقي على تركيم رأس المال بعد أن تراجع تأثير التضخم على هذه العملية. وفي الوقت ذاته، تراجع دور شركات النفط وشركات الصناعات العسكرية في ظل سيطرة التحالفات الاقتصادية الجديدة التي تقودها شركات التكنولوجيا المتقدمة. ونلاحظ أنه في ظل هيمنة الليبرالية الاقتصادية الجديدة فإن الصناعات التكنولوجية المتقدمة هي التي تستبدل شركات النفط في عملية تركيم رأس المال، إلى جانب تراجع تأثير الصراعات والنزاعات العسكرية في الشرق الأوسط، والتي بدأت تأخذ بعدا محليا وليس إقليميا أو دوليا كما كان عليه الحال في الماضي.

إلا أن من يستعرض الأحداث خلال السنوات القليلة المنصرمة يدرك أن شركات التقنية العالية ستتراجع عن الدور الذي تلعبه في عملية تركيم رأس المال لصالح شركات النفط والصناعات العسكرية مجددا.

ومع ذلك، لاحظنا أن تكتلات الصناعات العسكرية، والتي تراجع دورها في ظل حالة التضخم الانكماشي التي شهدها العالم في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، قد استعادت دورها وكأنها ترد الإعتبار لذاتها، ولعل وصول كل من جورج بوش الأب وجورج بوش الإبن إلى البيت الأبيض، قد ساعد هذا التكتل على استعادة دوره في الاقتصاد العالمي وتركيم رأس المال، مما دفع رموز هذه الصناعة إلى البحث عن أعداء جدد، فوجدوا ضالتهم في الهجوم الذي تعرض له مركز التجارة العالمي في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر.

ولا يفوتنا أن نشير هنا، إلى أن كافة الإحصائيات والحجج المطروحة، قد كشف النقاب عنها للمرة الأولى في أواخر الثمانينات، وتم تطويرها في منتصف التسعينات، وأخيرا تم تحديثها خلال العام ٢٠٠٦. [١٠] إلا أن الملاحظات الأخيرة على الشكل رقم ٢ تعتبر حديثة نوعا ما وتشكل نقلة نوعية قياسا مع الأنماط التي كانت سائدة في السابق. فحتى نهاية عقد التسعينات، فإن معدل التذبذب في أداء الشركات النفطية الكبرى قد وصل إلى ٥٠٪ فوق خط الخمسمائة نقطة، وهو الخط الذي يعتبر بلوغه إنجازا كبيرا إلا أن المستوى قد تغير حاليا. فخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بلغت أرباح الشركات النفطية الأربع العالمية الكبرى ما يقرب من ٣٣٨ مليار دولار أمريكي، أي حوالي ثلث تريليون دولار محققة عائدات صافية بلغت ٢٠٪، مع العلم أن هذه النسبة تشكل ضعف قيمة الخمسمائة نقطة الواردة في الشكل الثاني.

ولعل وصول كل من جورج بوش الأب وجورج بوش الإبن إلى البيت الأبيض، قد ساعد هذا التكتل على استعادة دوره في الاقتصاد العالمي وتركيم رأس المال



دبابة

٧. الأسعار الأولية

يوضح الشكل رقم (٣) العلاقة ما بين الصراعات في الشرق الأوسط والفرق في العائدات التي تجنيها شركات النفط، حيث أن أسعار النفط هي المؤثر الحقيقي على عائدات هذه الشركات. يشير الخط السميك في الشكل إلى نسبة مساهمة عائدات شركات النفط المذكورة من حجم عائدات الشركات الكبرى على مستوى العالم. أما الخط الرفيع فإنه يشير إلى سعر برميل النفط الخام حسب مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي، حيث أن

الشكل رقم (٣): أسعار النفط وتوزيع العائدات على مستوى العالم



ملاحظة: الأرباح الصافية تحتسب بناء على أسعار السوق وسعر البيع. وتُعبّر الأرقام المذكورة في الجدول عن التغير في القيمة على مدار ١٢ شهر.

المصدر: Datastream: OILINWD (Integrated oil companies), TOTMKWD (all companies); IMF :L76AA&Z@C001 (price Crude Oil), L64@C111 (U.S. CPI)

> تشير تقارير مداخيل شركات النفط إلى أن أرباحها كانت تتباين بين ربع سنة «ثلاثة أشهر» وآخر، وبالتالي لم يكن من السهل تحديد تأثير الأسعار على المداخيل إلا بعد مرور سنة كاملة

مستوى الأسعار لم يتراجع إلا لسنة واحدة فقط، بينما استمر في التصاعد خلال السنوات الأخرى.

نلاحظ من الشكل أن العلاقة بين أسعار النفط والعائدات العالمية هي علاقة حادة جدا[11] ولعل الأرقام الواردة في الشكل تشير بوضوح إلى الأهمية الكبرى التي تلعبها أسعار النفط في عملية تركيم رأس المال.

فالعلاقة الطردية ما بين أسعار النفط وتركيم رأس المال تثير الكثير من الجدل والسجال الإعلامي حول ضرورة الحد من فائض الإنتاج للمحافظة على مستوى مرتفع من الأسعار، مما يساهم في زيادة عملية تركيم رأس المال على مستوى العالم. ولا يحتاج المرء للتفكير في حجم إنتاج النفط أو ازدياد الطلب عليه من قبل الصين أو حتى التفكير في موجات الحر المتوقع أن تجتاح أوروبا قريبا من أجل أن يتنبأ بالفروقات في عائدات شركات النفط مستقبلا، حيث أن هذا الأسلوب التنبؤي والتحليلي يمكن أن يخدم أغراضا أخرى غير غرض هذه الدراسة، حيث لا

> أسعار النفط هي المؤشر الحقيقي على عائدات هذه الشركات

يحتاج الموضوع هنا لأكثر من معرفة الأسعار الحالية للنفط وسيكون بعدها من السهل عليه رسم خط بياني يوضح قيمة عائدات شركات النفط مستقبلا.

> لا يحتاج الموضوع هنا لأكثر من معرفة الأسعار الحالية للنفط وسيكون بعدها من السهل رسم خط بياني يوضح قيمة عائدات شركات النفط مستقبلا

وللتوضيح أكثر، نشير هنا إلى أن المعطيات الدقيقة حول أسعار النفط غير متوفرة بين أيدينا، غير أنه من المعروف أن معدل سعر برميل النفط ومنذ العام ٢٠٠٢، لا زال يتأرجح حول ٦٥ دولارا أمريكيا. وبناء على الخط الذي يرسمه الشكل السابق، فإن مساهمة شركات النفط في العائدات المالية على مستوى العالم سيبلغ ١٥٪ بعد عام.

سنحاول الآن التوقف قليلا لاستعراض ما ورد من معطيات في الشكل رقم (٣) ببعد تاريخي، حيث نجد، خلال أزمة النفط في عقد السبعينات وأوائل الثمانينات، أن سعر برميل النفط الخام قد وصل إلى أعلى مستوياته، فقد بلغ سعر البرميل في العام ١٩٧٩ ما يعادل ٩٠ دولارا بسعر اليوم. وخلال تلك الفترة التي شهدت حالة من التضخم الإنكماشي الإيجابي، بلغت نسبة أرباح شركات النفط ما يقرب من ٢٠٪ من قيمة الأرباح على مستوى العالم. إلا أنه وفي ظل اتساع الفروقات في العائدات بين مختلف الشركات وظهور مشاريع الاندماج بين بعض الشركات وتراجع

مستوى التضخم، فإن أسعار النفط شهدت هي الأخرى تدهورا حادا. وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع ملحوظ في نسبة أرباح شركات النفط من قيمة أرباح الشركات على مستوى العالم لتصل إلى ٣٪ مع نهاية عهد الرئيس كلنتون.

إلا أن الأمور عادت لتنقلب مرة أخرى مع مطلع الألفية الجديدة وتولي جورج بوش رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. ومع احتلال أفغانستان في العام ٢٠٠١ ودخول منطقة الشرق الأوسط في حالة من الحروب طويلة الأمد، عادت أسعار النفط لترتفع مجددا وليسجل سعر البرميل معدلا تراوح ما بين ٦٥ إلى ٧٥ دولارا أمريكيا، وبالتالي عادت نسبة أرباح شركات النفط من أرباح الشركات العالمية للارتفاع هي الأخرى، ولكنها لا زالت دون مستوى الأرقام القياسية.

ولكن، ما هو الحجم الحقيقي لأرباح شركات النفط العالمية؟ فخلال الخمس سنوات الممتدة من آب ٢٠٠١ وحتى تموز ٢٠٠٦، فإن معدل الدخل الصافي لشركات النفط بلغ ما يقارب ١٠٨ مليار دولار أمريكي سنويا. ويبدو لنا جليا حجم الفرق في مستوى العائدات إذا ما قارنا معدل العائدات السنوي خلال هذه الفترة مع الفترة من آب ١٩٩٩ إلى حزيران ٢٠٠٠، والتي لم تتجاوز ٣٤ مليار دولار أمريكي.

غير أن السؤال القائم هنا هو: ما هو الثمن المطلوب دفعه لتحقيق هذه القفزة الهائلة في قيمة الأرباح السنوية؟ ولغرض المحاججة، لنفترض أن الفروقات في أسعار النفط، وبالتالي قيمة عائدات النفط منذ العام ٢٠٠٠ هي نتاج النزاع على الطاقة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ولنضيف لذلك افتراضا آخر مفاده أن ما أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية على الحرب في أفغانستان والعراق قد بلغ ما يعادل ١٪ من الناتج القومي الأمريكي، أي ما يقرب من مائة مليار دولار أمريكي، حيث تبلغ قيمة صافي الأرباح الإضافية التي جنتها شركات النفط من ذلك ٧٥ مليار دولار أمريكي سنويا. وبكلمات أخرى، فإن هناك ٧٥ سنتا تصب في خزائن شركات النفط الكبرى من أصل كل دولار تنفقه الإدارة الأمريكية على التسلح والحروب.

غني عن القول هنا، أن هذه الأرباح التي تصب في خزائن شركات النفط هي عائدات غير مباشرة، وربما يكون ذلك أحد أهم ملامح وميزات الحروب الجديدة. أي أن أي انفاق ومهما كان بسيطا على التسلح، يعود بمبالغ طائلة تصب في خزائن رأس المال المتراكم لكونه يؤثر على الأسعار وتوزيع الثروة ويمتد تأثيره على المدى البعيد الذي يتجاوز فترة الحروب فقط، كما كان عليه الحال في الماضي، كما لا يفوتنا أن نشير هنا، إلى أن ما تجنيه خزائن رأس المال يفوق في مستواه ما يتم إنفاقه على عملية التسلح والحروب ذاتها.

وبكلمات أخرى، فإن هناك ٧٥ سنتا تصب في خزائن شركات النفط الكبرى من أصل كل دولار تنفقه الإدارة الأمريكية على التسلح والحروب.

---

٨. التضخم المرغوب به

كما أشرنا منذ البداية، فإن النمط الجديد في الحروب قاد إلى حالة واسعة من الفروقات في تركيم رأس المال، حيث كانت مجمعات تجار السلاح وشركات النفط هي المستفيد الأول من هذا الوضع. إلا أنه، وبشكل تدريجي، تعمقت هذه الحالة (الفروقات في تركيم رأس المال) من مرحلة لمرحلة ليغدو رأس المال العالمي هو المستفيد بشكل أساسي.

ولعل الشكل رقم (٤) يمثل هذه الحالة في الولايات المتحدة الأمريكية خير تمثيل، حيث أن الخط الرفيع في الرسم يشير إلى مستوى التضخم قياسا مع مستوى التغير السنوي في

الشكل رقم (٤): التضخم، العائدات، ومستوى الأجور.



المصادر: (أجر الساعة) L65EY@C111 ,(أسعار المستهلك) IMF:L64@C111
Compusta: I0010 (S&P 500 Composite)

مؤشر أشعار المستهلك، بينما الخط السميك يمثل العلاقة بين العوائد ومستوى الأجور. كما يمثل الشكل حجم عائدات كل شركة من الشركات الخمسمائة الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الشركات المهيمنة على رأس المال هناك، مقارنة مع معدل الأجور في قطاع الصناعة.

تشير التذبذبات في الشكل إلى التغيرات في العلاقة بين العناصر الثلاثة، فارتفاع مؤشر العائدات، يشير إلى ارتفاع مضطرد (أو تراجع بطيء) في حجم تركيم رأس المال المهيمن، والعكس صحيح تماما، فعند تراجع المؤشر، فإن عائدات رأس المال تنخفض بحدة، أو يكون ارتفاع قيمتها بطيئا قياسا مع الأجور.

وكما يشير الشكل، فإن أواخر العام ٢٠٠٠ شهد تراجعا في حجم التضخم استمر حتى مطلع العام ٢٠٠٢ ليصل إلى ١٪ في الفترة التي تلت الحرب. وقد ترافق هذا التراجع في مستوى التضخم مع تراجع كبير في مستوى عائدات الأجور وصل إلى ٥٥٪ من مستوى القمة الذي وصل اليه في العام ٢٠٠٠. وقد حذر آلان جرينسبرن، رئيس مجلس الإحتياط الفيدرالي الأمريكي من الثبات غير المرغوب به الذي يتمتع به مستوى التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي حاول فيه العديد من الخبراء الماليين حض جرينسبرن على رفع نسبة التضخم لما لذلك من دور ايجابي في عملية تركيم رأس المال.[١٢]

وقد تصاعدت التحذيرات من حالة الإنكماش مع بداية العام ٢٠٠٣، بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فرغت من احتلال العراق بالكامل، ومن المهم الإشارة إلى أن رؤيتنا للأمور في تلك الفترة كانت مختلفة عما هي عليه الآن، حيث أشرنا خلال شهر كانون ثاني ٢٠٠٣، أي قبل فترة وجيزة من اجتياح العراق إلى أنه:

... إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع، فإن مستوى التضخم سيرتفع هو أيضا، حيث ستتراجع حالة الانكماش، وبالتالي فإن ذلك سيوفر لشركات النفط الكبرى حالة من الاستقرار النسبي. كما سيكون هناك تجميد لأرباح هذه الشركات في ذات الوقت، حيث أن التضخم يلعب عادة دورا كبيرا في توزيع الثروة ما بين الشركات الكبرى والشركات الصغرى وأصحاب رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه يسهم مساهمة كبيرة في تحسين أوضاع شركات النفط الكبرى نسبيا، ولكن ليس بصورة مطلقة.[١٣]

وفي الواقع، فإن جرينسبرن لم يكن بحاجة ليكلف نفسه عناء رفع مستوى التضخم، حيث جاءت الحروب الجديدة لتلعب هذا الدور وتريحه من المهمة، فقد قامت الأحزاب المحافظة التي سيطرت على الحكم في أمريكا وبعض الدول الغربية، بالزج بقواتها العسكرية في أتون الحروب في الشرق الأوسط مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، وبالتالي ارتفاع مضطرد في مستويات التضخم.

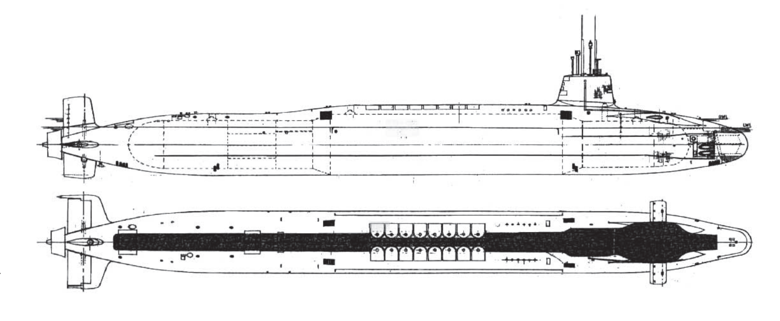
حاول العديد من الخبراء الماليين حض جرينسبرن على رفع نسبة التضخم لما لذلك من دور ايجابي في عملية تركيم رأس المال

إلا أن المستثمرين والقوى العاملة لم يكونوا ضمن المتأثرين بعملية اعادة توزيع الثروة، ففي الوقت الذي استمر فيه تصاعد مستوى الأجور بشكل أفقي، فإن مستوى العائدات، خاصة تلك التي جنتها رؤوس الأموال المهيمنة، ارتفعت بشكل ملفت للنظر. وكنتيجة لارتفاع نسبة الفوائد مقارنة مع الأجور، والتي وصلت إلى مستوى قياسي بلغ ٢٥٠٪ في العام ٢٠٠١، فإن نسبة مساهمتها في حجم الناتج القومي الإجمالي سجلت أعلى مستوياتها منذ العام ١٩٢٩، وهو العام الذي يشكل بداية توفر المعطيات حول تركيم رأس المال.

ولا يفوتنا أن نشير هنا، إلى أن التأثير الكبير لإعادة التوزيع نتيجة لنسبة التضخم الضئيلة، يشكل أحد ملامح طبقة رأس المال الجديدة. ففي ظل هيمنة نظام رفاهية دولة الحرب، فإن التضخم يتطلب التواءً حلزونيا للأجور الأمر الذي يلعب دورا في الحد من التفاوت في نسبة الفوائد. فعلى سبيل المثال، فإن ارتفاعا بقيمة ٤٪ في الأسعار مثلا، لا بد أن يقابله ارتفاع في الأجور ربما يصل في هذه الحالة إلى ٣٪، وبالتالي فإن ارتفاع حجم المبيعات قياسا مع حجم الأجور سيؤدي إلى ارتفاع في الفوائد يصل إلى ١٪. إلا أن الوضع مختلف تماما حاليا، حيث أن القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية تجري مقارنتها مع مثيلتها ومنافستها في الأسواق العالمية الأخرى ومن بينها الصين والهند وبعض الأسواق الناشئة الجديدة، وبالتالي فإن مستوى الأجور لا يرتفع أبدا وربما يشهد حالة من التراجع فيما لو هيمنت حالة من التضخم في الأسعار على الأسواق العالمية. وبناء عليه، فإن ارتفاعا بقيمة ٤٪ في التضخم يقابله بالضرورة ارتفاع بقيمة ٤٪ في الأسعار، وبالتالي ارتفاع آخر في مستوى الفوائد.

من هنا، يبدو جليا أن النمط الجديد للحروب يعتبر رخيصا نوعا ما من حيث التكاليف، إلا أنها تلعب دورا لا يستهان به في زيادة حدة التضخم مما يرفع من قيمة الفوائد. غير أن هذه الحروب، من جهة أخرى، تتميز بكونها حروبا لا يمكن كسبها أبدا.

مستوى الأجور لا يرتفع أبدا وربما يشهد حالة من التراجع فيما لو هيمنت حالة من التضخم في الأسعار على الأسواق العالمية



غواصة

٩. الحروب الرخيصة

جاءت فكرة تشكيل الجيوش الجماهيرية (التطوعية) كأحد إفرازات الثورة الفرنسية، حيث أن الجنود في إطار مثل هذا الجيش يعتبرون أقل تكلفة للدولة وأكثر ولاءً قياسا مع المرتزقة، كما أنهم أفضل بكثير في فنون القتال والقدرة على تحقيق الإنتصارات. إلا أن الجماهير كانت بحاجة لتلقي التعليم المناسب لتتمكن من قراءة الجرائد والنشرات المختلفة، حيث جاءت من هنا فكرة انشاء مدارس التعليم الإبتدائي الإلزامية.

وفيما بعد، ازدادت مطالبهم من حيث الحاجة إلى توفير الترفيه والأنشطة الثقافية وما إلى ذلك من منافع واحتياجات. وقد زج بالملايين منهم في سعير الحرب العالمية الأولى ليلاقوا حتفهم، وعزفت الدولة عن التعامل مع من نجا منهم من جحيم الحرب باعتبارهم جزءا من المحاربين القدامى، حيث أن ذلك يرفع من حجم الثمن المطلوب. ففي بداية عقد الأربعينات، كان لا بد من توفير خدمات رفاه كبيرة للمجندين المتطوعين، وذلك لتعميق علاقتهم وانتمائهم للدولة، وبالتالي خلق الإستعدادية لديهم للعودة مرة أخرى للجبهة في ظل اشتعال الحرب العالمية الثانية. وعليه، فقد انقلب السحر على الساحر، وتحول الجنود المتطوعون الذي يحاربون بالمجان إلى جنود ذوي تكلفة مرتفعة، مما يزيد من تكلفة الحروب المستعرة في ذلك الوقت.

وجاءت الحرب في فيتنام، لتكون آخر الحروب باهظة الثمن، ففي ظل الليبرالية الجديدة المعولمة، والتي استبدلت نظام دولة رفاهية الحرب، لم يعد هناك حاجة لخوض هذه الحروب اعتمادا على جنود متطوعين من مرتفعي التكلفة. فقد اعتمدت الرأسمالية على الأسلحة الذكية التي يمكن لأشخاص لم يكملوا تعليمهم العالي تشغيلها، الأمر الذي تسبب في حالة من الدمار الكبير، كما تجنبوا الاعتماد على الجنود المدربين وأصحاب الكفاءات واعتمدوا على جنود أقل تدريبا وأقل مستوى تعليميا.

ولا يختلف الوضع الذي شهدته إسرائيل عن ذلك، فخلال عقد السبعينات الذي شهد أفول نظام رفاهية دولة الحرب، بلغ حجم الإنفاق العسكري ما يقارب ٢٥٪ من حجم الناتج القومي الإجمالي، حيث تشكلت غالبية الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت من اليهود، باستثناء اليهود المتدينين المتزمتين في الوقت الذي زاد فيه حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات الاجتماعية.

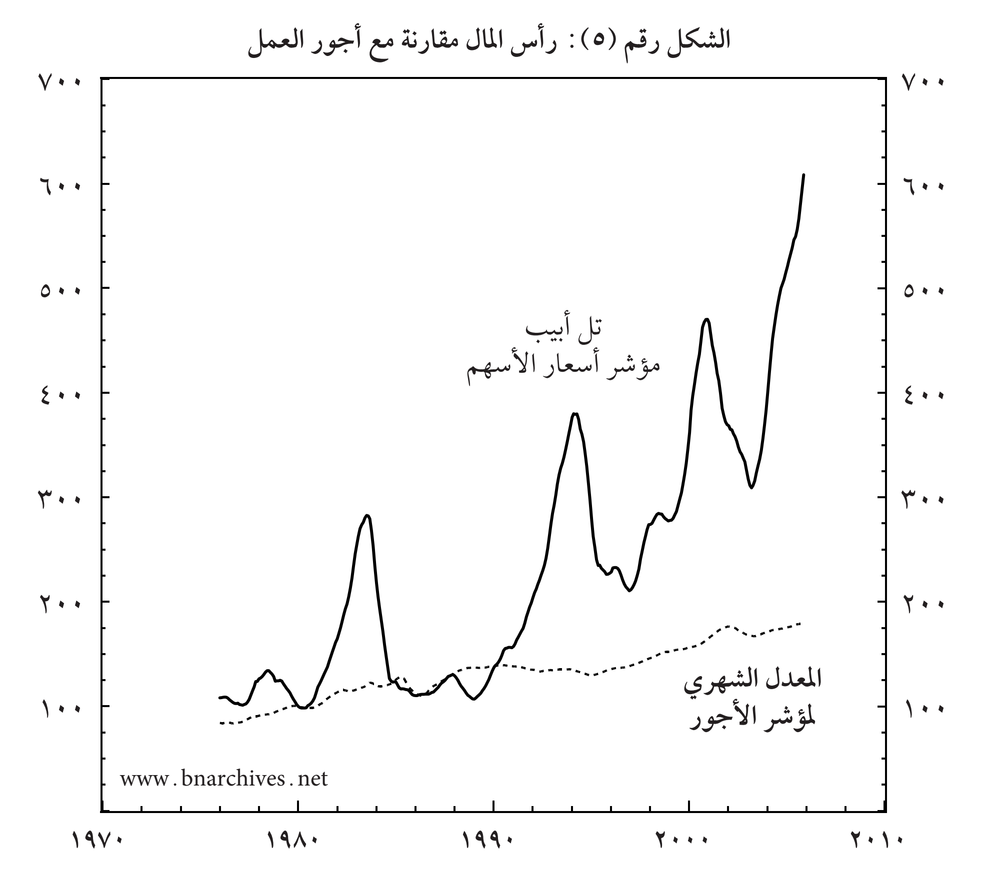
ومع بروز النمط الجديد للرأسمالية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، تراجع اعتماد رأس المال الإسرائيلي على اقتصاد الحرب. كما شهدت هذه الفترة عملية تسوية النزاع بين

شهد عقد السبعينات أفول نظام
رفاهية دولة الحرب في إسرائيل

إسرائيل والدول العربية المجاورة، وبالتالي فإن حجم النفقات العسكرية تراجع وتم توجيهها باتجاهات أخرى، حيث شهدت هذه النفقات تراجعا ملموسا ليقترب مستواها من ٦٪ فقط من حجم الناتج القومي الإجمالي، عدا عن ذلك، قامت الحكومة بخصخصة العديد من الأنشطة العسكرية. كما تم تخفيض مدة التجنيد والخدمة العسكرية الإلزامية، إلى جانب تخفيض عدد الملتحقين بهذه الخدمة من سنة لأخرى. وبشكل متواز مع ذلك، تم تقليل خدمات الرفاه التي تقدمها الدولة بشكل تدريجي، خاصة في مجالات التعليم والصحة والعديد من الخدمات الاجتماعية الأخرى. كما قامت الدولة بإستقطاب مئات العمال الوافدين، وبالتالي تراجع دور الاتحادات والنقابات العمالية في الدولة لتتحول إلى مؤسسات شكلية ليس إلا.

والشكل التالي (رقم ٥) يمثل تبعات هذه

الشكل رقم (٥): رأس المال مقارنة مع أجور العمل



ملاحظة: الأسعار الشهرية ثابتة ومتأثرة بحالة الإنكماش وتظهر في الجدول باعتبارها تغير حركتها كل ١٢ شهرا حيث تتم إعادة تثبيت هذه الأسعار (كانون ثاني ١٩٨٠= ١٠٠).

المصادر: IMF: L62@C436 (stock market index); L65@C436 (Wage index); L64@C436 (CPI)

> تم تخفيض مدة التجنيد والخدمة العسكرية الإلزامية، إلى جانب تخفيض عدد الملتحقين بهذه الخدمة من سنة لأخرى. وبشكل متواز مع ذلك، تم تقليل خدمات الرفاه التي تقدمها الدولة بشكل تدريجي

العملية ونتائجها أفضل تمثيل، حيث أنه يقدم مقارنة بين معدل الأجور ومؤشر أسعار الأسهم في بورصة تل أبيب (كلا طرفي المقارنة هنا مربوط بأسعار ثابتة لأغراض المقارنة والتي بلغت في كانون أول ١٩٨٠ ما قيمته ١٠٠)

يشير الشكل السابق إلى أنه وحتى بداية عقد التسعينات، كانت عائدات العمال وأصحاب رأس المال ترتفع أو تنخفض بشكل ترادفي. غير أنه في ظل هيمنة نظام رأس المال الجديد في العالم، حدث الطلاق ما بين الطرفين، ففي نهاية عقد التسعينات وبداية العقد الأول من الألفية الجديدة، وفي الوقت الذي شهد فيه رأس المال ارتفاعا مذهلا في عملية تركيمه، بالكاد شهدت مستويات الأجور أي ارتفاع يذكر.

لم تغب الحقائق الواردة في الشكل السابق عن ذهن المحافظين الإسرائيليين الذين وقفوا في وجه سياسة الحروب التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية المختلفة كجزء لا يتجزأ من فلسفتها في التعامل مع الدول المجاورة. ولم يغب عن بالهم أبدا الخطر القادم والمتمثل في تدهور الخدمات الاجتماعية وتراجع الأمن الوظيفي في الدولة، وارتفاع تكاليف الإسكان إلى جانب إغلاق الأسواق المفتوحة أمام المنتجات الإسرائيلية. كما لم يكن خافيا عليهم أيضا أن التعرض للإصابة في ساحات الحرب سيلزم الدولة بدفع تعويضات باهظة للجنود الجرحى، والأهم من ذلك، لقد أدرك المحافظون جيدا أن النخبة الرأسمالية التي تزج بالجنود البسطاء في جحيم الحروب لا تكترث بمصير هؤلاء البسطاء أبدا.

هذه النظرة تمثل نقدا صريحا للسياسة الرسمية للدولة، والتي تتناقلها وسائل الإعلام بجرأة. ولعل التقرير التالي يمثل نموذجا صريحا للصعوبات التي يواجهها جنود الإحتياط الإسرائيليين:

رفض وزير الدفاع عمير بيرتز، مطالب جنود الإحتياط بالحصول على إعفاءات قانونية من قيمة الفوائد وغرامات التأخير على القروض التي تأخروا في تسديدها نتيجة التحاقهم بالخدمة العسكرية بعد استدعائهم من قبل الجيش الإسرائيلي. وقد ثارت ثائرة جنود الإحتياط بسبب مطالبتهم بدفع فوائد تأخير وغرامات باهظة، نتيجة تأخرهم في تسديد الدفعات المترتبة عليهم للبنوك والمؤسسات المختلفة بعد أن اضطروا للالتحاق بالخدمة العسكرية. ويشير هنا ألكس مينكوفسكي، أحد المسئولين عن تنظيم شئون جنود الإحتياط: لقد نسوا أمرنا كما هو عليه الحال دوما، إننا نرفع صوتنا عاليا ليسمعنا السيد عمير بيرتز، القيادي الإشتراكي والعمالي

> ولم يغب عن بالهم أبدا الخطر القادم والمتمثل في تدهور الخدمات الاجتماعية، وتراجع الأمن الوظيفي في الدولة وارتفاع تكاليف الإسكان إلى جانب إغلاق الأسواق المفتوحة أمام المنتجات الإسرائيلية

المعروف ليستيقظ من سباته ويفعل شيئا. إننا غارقون في المآزق التي يواجهها جنود الإحتياط يوميا بسبب حالة الإهمال التي يتعرضون لها من قبل المؤسسة الرسمية.

إلا أن أصحاب رأس المال المهيمن لا يعانون أبدا من مثل هذه المشاكل، ففي اليوم الذي رفض فيه وزير الدفاع مطالب منظمة جنود الإحتياط، كانت حكومته قد وقعت عقد خصخصة مصفاة النفط مقابل مبلغ وصل ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، حيث بدا تصاديك بينو، مدير الشركة الفائزة بعقد تشغيل مصفاة النفط، مرتبكا وهو يقول:

لم يكن من الحكمة أن تقوم الحكومة بخصخصة مصفاة البترول أو شركة العال (الخطوط الجوية الإسرائيلية) أو شركة بيزك (شركة الهواتف الإسرائيلية) أو نجمة داوود (مؤسسة خدمات الإسعاف)... ولا نستغرب أن تكون الخطوة التالية للحكومة هي خصخصة جيش الدفاع الإسرائيلي ذاته... فنحن لا زلنا في حالة صراع من أجل المحافظة على وجودنا، وبالتالي فإن قرار خصخصة المؤسسات الإستراتيجية في الدولة، يعتبر قرارا متسرعا يحتاج لمزيد من التفكير والمراجعة.

ولعل من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن النمط القديم لدولة رفاهية الحرب كان يتطلب نجاحه وجود شخصية قيادية ذات حضور ملفت (كاريزماتية) من أمثال تشرتشل، شارل ديغول، دافيد بن غوريون، شخصيات تتمتع بالشفافية وليس لها أي منافع خاصة من وراء ذلك. إلا أن الدول المحكومة بنظام الاقتصاد الليبرالي الجديد تخلو من مثل هؤلاء الرموز، ويتزعمها مجموعة من المنتفعين المعروفين بتاريخهم الفاسد والإجرامي، كما هو حال جورج بوش، جاك شيراك، برلسكوني، أرئيل شارون، بنيامين نتنياهو وايهود اولمرت، وهم الذين لا يترددون في التعبير عن ولائهم لمصالحهم الخاصة، حتى لو كان ذلك على حساب الدولة نفسها.

ففي اليوم الذي رفض فيه وزير الدفاع مطالب منظمة جنود الإحتياط، كانت حكومته قد وقعت عقد خصخصة مصفاة النفط مقابل مبلغ وصل ٨٠٠ مليون دولار أمريكي

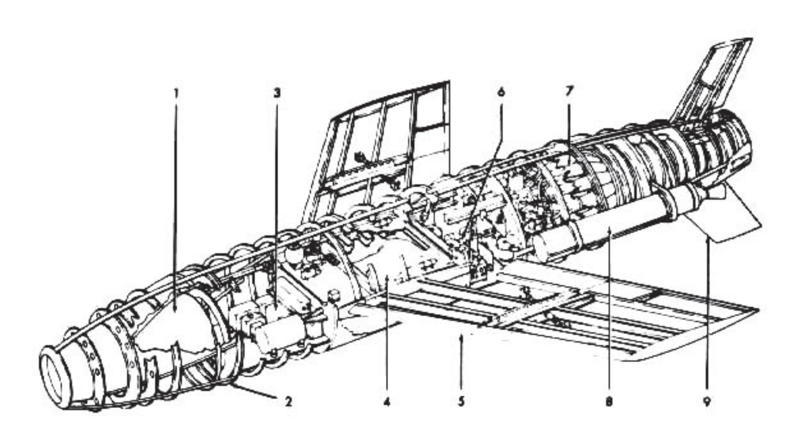
أما نخبة رأس المال، والتي يخدمها زعماء من شاكلة المذكورين وتعمل بدورها على دعمهم وتثبيت أنظمة حكمهم، فإنها لم تعد تحتمل وجود أنظمة حاكمة تتبنى أجندة وطنية. وفي إسرائيل، فإن العديد من الشركات الكبرى المهيمنة، مملوكة لمستثمرين أجانب، وبعضها شركات متعددة الجنسيات، وفي المقابل، فإن العديد من رموز رأس المال في إسرائيل حاليا يمتلكون استثمارات على مستوى العالم، ومن بين هؤلاء ريكانتيس وفيشمان وخان، ولم تعد إسرائيل بالنسبة لهم أكثر من حقل واحد من حقول الإستثمار التي يستهدفونها على مستوى العالم، ولم يعد الوضع كما كان عليه في عقد السبعينات عندما كان هؤلاء جميعا حريصون على تركيز كافة إستماراتهم في إسرائيل، حيث لم يعودوا يكترثون الآن بما يمكن أن يحدث للدولة، فاستثماراتهم المحلية ليست ذات شأن يذكر، ومن السهل عليهم بيعها في أي وقت يشاؤون.

أثناء الحرب التي شنتها إسرائيل مؤخرا على لبنان، نشرت جريدة هآرتز في صفحتها المالية تقريرا حول رؤوس الأموال الأجنبية المهيمنة في إسرائيل، حيث ورد في هذا التقرير وبشكل واضح، أن التعامل مع هذه الظاهرة من قبل المستثمرين العاديين، يتم باعتبارها ظاهرة عادية لا تسترعي أي انتباه خاص:

«بالإضافة إلى الأخطار العادية التي يتعرض لها الإقتصاد العالمي نتيجة بروز أسواق جديدة كبيرة كالصين وروسيا والبرازيل، فإن إسرائيل تواجه خطرا إضافيا يتمثل في القضية الأمنية، ولا يمكن تجاهل هذا الخطر حتى خلال فترات الاستقرار والرخاء، وبالتالي فإن الإستثمارات العالمية لم تعد تعتبر ميزة خاصة لقوة الاقتصاد الوطني. فمن أجل ضمان إستقرار الأوضاع الإقتصادية في إسرائيل، والمحافظة على تركيم رأس المال، فإن أصحاب رؤوس المال في إسرائيل سيقومون بتوظيف جزء لا يستهان به من استثماراتهم عبر مختلف دول العالم. ولكن السؤال القائم هنا هو حول حجم هذه الاستثمارات، فحتى الآن، بلغت قيمتها حوالي ٢٥٪ من رأس المال الإسرائيلي ومن يدري، فربما سرعان ما ستقفز هذه النسبة لتصل إلى ٥٠٪. ومضى الكاتب يقول في تقريره، ربما لا نملك أن نعيش إلا في هذه الدولة، ولكن، لماذا علينا أن نفرض على استثماراتنا ذات القدر إذا كان بالإمكان أن نستثمر في مكان آخر من العالم؟ [١٦]

في ظل هذه الظروف، يتفاجأ المرء نوعا ما عندما يدرك أن الحروب في إسرائيل قد تجاوزت حاليا البعد العسكري. فالرغبة في خوض الحرب دفاعا عن النظام الاجتماعي العادل في الدولة قد تراجعت، كما تراجعت الرغبة في خوض الحروب لفتح آفاق جديدة للدولة، وبالتالي الحد من هيمنة القوى الدينية المتزمتة على الحياة العامة للمجتمع.

وفي الختام نقول: في الوقت الذي تندثر فيه الحروب الرخيصة، فإن حجم الموت والدمار الناتج عن النوع الجديد من الحروب يتعاظم، وفي ذات الوقت، فإن حجم الفوائد يستمر في الإرتفاع.



صاروخ كروز

الهوامش

١) لا يوجد هناك إجماع بين كافة المفكرين الاقتصاديين على هذه النظرة، بل على العكس من ذلك، يمضي بعضهم قائلا: أنه وبالرغم من أن رأس المال هو الدافع وراء شن الحروب وعسكرة المجتمعات، إلا أن هذه الحروب قد تعود بالضرر الكبير على رأس المال.

٢) مجلس الأمن القومي الأمريكي NSC 68: United States Objectives and Programs for National Security. A Report to the President Pursuant to the President's Directive of January 31, 1950. Top Secret. Washington DC, 1950 (http://geobay.com/62d3c0).

٣) وجود جدول لفوائد من حجم أقل قد يسهم مساهمة كبيرة في التعرف أكثر على حجم الفروقات في مستوى الفوائد. وقد يكون من المفيد اختصار الأرقام إلى وحدات صغيرة لنفهم الصورة عندما يكون هناك فروقات كبيرة وقفزات في حجم المبالغ كما كان عليه الحال خلال عقد الأربعينات، وهي الفروقات التي فيما لو نظرنا إليها على أساس هذا الجدول باعتبارها وحدات رقمية صغيرة، فإنها ستبدو بلا قيمة.

٤) المعطيات حول مساهمة أصول رأس المال المملوكة لأجانب في الناتج القومي الإجمالي مأخوذة من:
Maurice Obstfeld and Alan M. Taylor, Global Capital Markets: Integration, Crisis and Growth (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), pp. 52-53, Table 2-1.

٥) تم طرح هذه القضايا في: Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, 'Dominant Capital and the New Wars,' Journal of World Systems Research, 2004, Vol. 10, No. 2, pp. 255-327 (http://bnarchives.yorku.ca/1/).

٦) بسبب عمليات الاندماج بين الشركات، فإن المعطيات حول شركة بريتش بيتوليم تغطي الفترة حتى العام ١٩٩٧ وحتى العام ١٩٩٨ لشركة ب. ب. أموكو. أما بالنسبة لشركة شيفرون وتكساكو، فإن المعطيات هي حتى العام ٢٠٠٠، أما بالنسبة لشركة أكسون موبيل فإن المعطيات تتناول الفترة حتى العام ١٩٩٩. فيما يخص المعطيات حول شركة رويال داتش وحول شركة شيل، فهي أيضا حتى العام ١٩٩٩.

٧) المقصود بالنزاعات والحروب هنا: الحرب العربية الإسرائيلية في العام ١٩٦٧، حرب العام ١٩٧٣، حرب العام ١٩٧٩ والاجتياح الإسرائيلي للبنان، الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، الاحتلال السوفييتي لأفغانستان في العام ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية في العام ١٩٨٠، حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١، انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠، والحرب التي شنها التحالف الدولي لاحتلال أفغانستان في العام ٢٠٠١، والحرب التي شنها التحالف الدولي لاحتلال العراق في العام ٢٠٠٣ في الوقت الذي كانت التحضيرات لشن هذه الحرب قد بدأت منذ العام ٢٠٠٢.

٨) بالرغم أنه لم تكن هناك حربا حقيقية خلال العامين ١٩٩٦/ ١٩٩٧، إلا أن المنطقة شهدت العديد من أعمال العنف بما فيها الاجتياح العراقي للمناطق الكردية والهجمات الأمريكية بصواريخ كروز.

٩) أثناء اندلاع الحرب في العراق خلال العام ٢٠٠٣، أشرنا إلى ما يلي:

إننا نرى أن الحروب والنزاعات في الشرق الأوسط ما هي إلا امتداد للصراع العالمي على تركيم رأس المال. فقد غدت شركات النفط الكبرى منغمسة أكثر فأكثر في عملية تركيم رأس المال لتتمرد على الحكومات التي أوجدتها، ولتتجاوز منظمة الأوبك التي تضمها جميعها. وللأسف، فإن وسائل الإعلام لا تولي كثير اهتمام لمثل هذه القضايا، ونادرا ما يتم التطرق لها عبر وسائل الإعلام المختلفة. ولكن من يدري، فربما تقوم إحدى الشركات بنشر مثل هذا التقرير، وربما يتجرأ القائمون على مجلس الأمن القومي الأمريكي ذات مرة ويقومون بنشر مثل هذا التقرير أو أي تقرير شبيه حول الصراعات على الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، مما سيتيح المجال أمام العامة للتعرف على هذه القضية الشائكة.
('Dominant Capital and the New Wars,' Journal of World Systems Research, 2004, Vol. 10, No. 2, p. 313, http://bnarchives.yorku.ca/1/).

كما اتضح من بعض الوثائق ذات الصلة بالموضوع، والتي تم استعراضها بشكل سريع، قام جريد بالاسات، وبعد أقل من عام من نشر مقالنا، بكشف النقاب عن العديد من الخطط السرية التي تحدثت عن الاستخدام المستقبلي للنفط العراقي. وتشير إحدى هذه الخطط، إلى أن البنتاغون وبعض المحافظين سيقومون بإغراق السوق العالمية بالنفط العراقي، وذلك لضرب منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وضرب الأسعار في السوق العالمية إلى جانب خصخصة قطاع النفط في العراق. إلا أن خطة أخرى طرحتها شركات النفط الكبرى وتبنتها وزارة الخارجية الأمريكية لم تمل أبدا لمثل هذا التصرف، فقد كانت تفضل أن تترك الباب مفتوحا أمام القوة العسكرية لتقوم أولا باحتلال العراق، ومن ثم ستقوم هذه الشركات بإرسال ممثليها للسيطرة على منابع النفط العراقي. ولن يكون هناك حاجة لإغراق السوق العالمية بالنفط أو ضرب منظمة الأوبك لسبب بسيط يتمثل في: أن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها المسيطرة على العراق، ستصبح عضوا طبيعيا في هذه المنظمة، أنظر:
Greg Palast, 'Secret US Plans for Iraq's Oil,' BBC News, March 17, 2005 (http://geobay.com/11c057); Greg Palast, Armed Madhouse (New York: Dutton, 2006).

١٠) Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, 'New Imperialism or New Capitalism Review?, 2006, Vol. XXIX, No. 1, pp. 1-86 (http://bnarchives.yorku.ca/203/).

١١) الفرق في النسبة من شهر لشهر وصلت إلى ٠,٨٠٪ للفترة منذ كانون ثاني ١٩٧٤ حتى كانون ثاني ١٩٧٩

١٢) Alan Greenspan, 'Testimony of Chairman Alan Greenspan Before the Joint Economic Committee,' U.S. Congress, May 6, 2003; Bill Dudley and Paul McCulley, 'Greens pan Must Go For Higher Inflation,' Financial Times, April 23, 2003, pp. 17.

١٣) .Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, 'It's All About Oil,' News From Within, Vol .(/XIX, No. 1, January 2003, p. 11 (http://bnarchives.yorku.ca/38

١٤) Tani Goldstein, 'Reservists Want Peretz to Okay Perks,' Ynet, August 1, 2006 .(http://geobay.com/4d849e)

١٥) Tani Goldstein، بينو في حديث لشبكة واي الإخبارية: لم يكن هناك حاجة أبدا لخصخصة مصفاة النفط، باللغة العبرية .(Ynet, August 1, 2006 (http://geobay.com/93e47c

١٦) Ami Ginsburg, 'What Did We Learn From the First Two Weeks of the Second Lebanon War?' .Hebrew, Ha'aretz, July 28, 2006

ملحق

جوناثان نيتزان وشيمشون بيشلر

* الكينزية العسكرية ومجمعات الصناعات العسكرية:

تنسب نظرية الكينزية العسكرية إلى الاقتصادي البريطاني الشهير جون مايناردكينز، حيث نشرت للمرة الأولى في العام ١٩٣٦ تحت مسمى «نظرية التشغيل العامة والفوائد والعائدات». وسرعان ما تحولت هذه النظرية لتغدو الأساس الذي بني عليه الاقتصاد الحديث في فترة ما بعد الحرب.

وقد جاء طرح كينز لهذه النظرية عقب الانكماش الاقتصادي الهائل الذي اجتاح الاقتصاد العالمي في عقد الثلاثينات من القرن المنصرم، وخاصة الانهيار المخيف الذي شهدته بورصة «وول ستريت» في العام ١٩٢٩. وسرعان ما انتشرت هذه النظرية في جميع أنحاء العالم لتزيد من حدة البطالة والتراجع الهائل في مستويات الدخل مع ما رافق ذلك من خسارة فادحة لحقت برأس المال العالمي، وغدت الكينزية خطرا محدقا برأس المال على مستوى العالم بلا استثناء.

كان خبراء الاقتصاد في ذلك الحين قد تعاملوا مع الانهيار الاقتصادي بتصرف، حيث اعتمدوا على إيديولوجية الاقتصاد الكلاسيكي الجديد في التعاطي مع الأزمة، وهي الإيديولوجية المبنية على فكرة كون السوق قادرة على تصحيح مسارها بنفسها والخروج من الأزمة التي تجتاحها. ومضى الاقتصاديون الكلاسيكيون في حديثهم ليصرحوا علانية برفضهم للتدخل الحكومي في الأزمة، لأنهم اعتبروا تدخل الحكومة عديم الجدوى ومضيعة للوقت، عدا عن كونه سيقود إلى المزيد من دمار السوق، وفوق ذلك كله، ليس هناك ما يبرر مثل هذا التدخل. ولم تتردد هذه الشريحة من الاقتصاديين في الإعلان بوضوح أن السوق قادرة على الخروج من حالة الانكماش والترهل الاقتصادي فيما لو ترك لها العنان لتعمل بحرية.

إلا انه، وفي ظل استمرار الأزمة الخانقة، تعرضت طروحات الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد لضربة قاصمة لتفقد مصداقيتها. وقد تزامن ذلك مع بروز الفاشية في أوروبا والاشتراكية في روسيا والتي طرحت بدائل جديدة للأنظمة الاقتصادية التي كانت تسود العالم. ولأول مرة في التاريخ حتى ذلك الحين، أصبحت قضية رأس المال محط جدال ونقاش.

لقد جاءت نظرية كينز في هذه الظروف لتشكل ثورة في عالم الاقتصاد، مع العلم أن واضع النظرية في الأصل ينتمي للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية اليمينية الجديدة. ولم يكتف كينز فقط بالإعلان أن القطاع الخاص وقواعد السوق الحرة لها مكان الصدارة في البنية الاقتصادية، بل مضى في حديثه ليشير أنهما يؤثران حتى على الديمقراطية الليبرالية. إلا أن كينز، واعتمادا على ما حل بالاقتصاد العالمي في عقد الثلاثينات، لم يتردد في الإشارة إلى أنه لا بد من تكثيف التدخل الحكومي في السوق خلال الأزمات لتصويب الأوضاع حتى وإن كان مثل هذا التدخل مؤقتا.

وفي ظل اتفاق الاقتصاديين العالميين على نمط موحد للاقتصاد في ذلك الحين، وقعت عليهم نظرية كينز وقع الصاعقة، إذ كان أول من تجرأ بالحديث عن الفرق بين المشاريع الاقتصادية الكبرى وتلك الصغرى من حيث دورها في تشكيل الاقتصاد. وأكد في ذات الوقت أن النشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة، والتي في معظمها مملوكة لأفراد، يجب أن تدار من قبل يد الحكومة (الخفية) لضمان انسجامها مع قواعد السوق العامة. أما المنشآت الاقتصادية الكبرى، والتي اعتبر كينز أنها تمثل تجميع كافة الأنشطة الاقتصادية، فيجب أن ينظم عملها جزئيا من خلال سياسة حكومية واضحة المعالم.

وفي معرض دفاعه عن دعوته الصريحة بضرورة التدخل الحكومي في السوق، أشار كينز إلى أن السبب يكمن بالأساس في قلة الطلب، مما يقود إلى حالة الانكماش الاقتصادي. وأشار كذلك إلى أن السبب في تدهور الاقتصادات الرأسمالية يعود إلى توجه هذه الاقتصادات نحو تركيم رأس المال، والعزوف عن الإنفاق. ففي ظل قلة الطلب، والتي مردها أن غالبية المستهلكين هم من ذوي الدخل المحدود، والذي بالكاد يسد رمقهم، فإن رأس المال يقف موقف المتفرج في هذه الحالة دون أن يجد المساحة المطلوبة للاستثمار، وبالتالي جني الأرباح. وفي ظل تراجع الاستهلاك والاستثمار، فإن الاقتصاد يميل إلى الانكماش التام دون أية آفاق للازدهار مع انتشار فظيع للبطالة على كافة المستويات.

وفي هذا الحالة، يكون المخرج الوحيد هو إقناع رأس المال بأن الوضع المستقبلي سيتحسن، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات في السوق المحلية. وإذا ما قدر لذلك أن يحدث، فمن البديهي الإشارة إلى أن الاقتصاد سيشهد حالة ازدهار ملحوظة، وبالتالي الخروج من حالة الانكماش التي يعانيها. إلا أن الطريق أمام ذلك ليست مفروشة بالورود. فكما يشير كينز، لا يمكن للاقتصاد أن يؤثر في جوهر رأس المال، إلا أن مواصلة رأس المال الإحجام عن الاستثمار، سيؤدي بالضرورة إلى تراجع في حالة الاقتصاد وانتشار الركود والانكماش.

ولا يفوتنا أن نؤكد هنا بأن كينز اعتبر أن تراجع الطلب في السوق هو الأساس في التراجع الاقتصادي. وهنا يتفق الاقتصاديون الماركسيون الليبراليون الجدد والاقتصاديون الليبراليون اليساريون مع كينز في تشخيصه للحالة، والتي اصطلح على تسميتها "الاستهلاك المتدني" حيث ساد هذا الاعتقاد أواخر القرن التاسع عشر بشكل ملفت للنظر. إلا أن كينز كان الأشجع في أوساط الاقتصاديين، لكونه أول من دعا إلى تبني هذا الاتجاه في النشاط الاقتصادي العام. من جهة أخرى، تميز كينز بطروحاته المختلفة عن الاقتصاديين الماركسيين الجدد في التعاطي مع حالة الاستهلاك المتدني، ففي الوقت الذي اعتبر فيه هؤلاء الاقتصاديون أن هذه الظاهرة هي نتاج لسيطرة رأس المال ولا يمكن إيجاد الحلول لها، واصل كينز حديثه الجريء ليصل إلى مرحلة يقترح فيها الخطوات العملية للخروج من هذه الأزمة.

إن الحل يجب أن يأتي من خارج النظام الاقتصادي، ومن خارج دائرة المنشغلين فيه، كما يشير كينز. فلا بد من تدخل طرف ثالث قوي بما فيه الكفاية لزيادة حجم الطلب من أجل الخروج من حالة الاستهلاك المتدني، ولا يتردد كينز لحظة واحدة هنا في الإعلان عن موقفه صراحة بأن هذه القوة هي في الواقع "الحكومة". فالحكومة ستعمل على توسيع دائرة الطلب، وبالتالي الحد من الأزمة، وإذا لم تفلح في القضاء عليها نهائيا، فإنها على الأقل ستمنع تفاقمها.

ونشير هنا إلى أن كينز، والى جانب كونه أحد الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، كان أيضا من أشد أنصار دولة الرفاه وأكثرهم حماسة لتبني هذا النظام. وقد أشار كينز في هذا السياق إلى أن أنظمة الضرائب المعتدلة والإعانات المالية وبرامج الرفاه، والإنفاق الحكومي، والسياسات المالية الحكومية إلى جانب غيرها من الوسائل الأخرى، هي من بين الأدوات التي يمكن للحكومة أن تعتمدها لتشجيع الأنشطة الاقتصادية الصغيرة، والتي تلعب، من وجهة نظره، دورا محوريا في تطوير الاقتصاد. وقد شكلت هذه الطروحات الأساس الذي بني عليه نظام الرفاه في أوروبا الذي ساد حتى أوائل السبعينات قبل أن يتراجع مع انتشار «التاتشرية» في الأوساط الأوروبية.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت الصورة مختلفة نوعا ما، فقد استقبلت نظرية كينز بحماسة أقل، وواجهت العديد من التحفظات. ففي الوقت الذي انتشرت في أوروبا ظاهرة استغلال الحكومة للضرائب والعائدات المالية لإعادة توزيع الدخل وتشجيع عملية الاستثمار، فإن الكينزية

في الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت أساسا في مجال الإنفاق العسكري ليبرز هنا مفهوم الكينزية العسكرية الذي يتداوله الاقتصاديون الآن. من جهة أخرى، فإن الكينزية العسكرية كانت خاضعة لهيمنة الشركات الكبرى التي أنشأت فيما بينها التحالفات السريعة، إلى جانب تحكم القيادات العسكرية وأصحاب المصالح من وراء الصفقات العسكرية على مستوى العالم ككل فيها، وهي المجموعات التي يشكل الصراع العسكري في أي مكان من الكرة الأرضية وموازنات التسلح الكبيرة مصدر منافعها الخاصة والعصية عن التقدير رقميا، مما دفع إلى السطح مفهوم المجمعات الصناعية العسكرية الكبرى.

أما عند الحديث عن الدوافع وراء تبني الولايات المتحدة الأمريكية للكينزية العسكرية، فيشير كل من باول بوران وباول سويزي، وهما من المدرسة الماركسية الجديدة، إلى أن هناك جملة من الأسباب وراء ذلك. ففي ظل حالة الاستهلاك المتدني (قلة الطلب من قبل الطبقة العاملة المستهلكة) هناك تراجع في عائدات رأس المال، وبالتالي لن تتمكن ماكينة رأس المال من إطلاق المشاريع الاستثمارية الإنتاجية. ولكونها ستزيد من الناتج والفائض، فإن مثل هذه المشاريع ستعمق حالة الاستهلاك المتدني وبالتالي فإنها ستفاقم من خسارة قطاع الأعمال. إلا أن ذلك لا ينطبق أبدا على الاستثمار العسكري، لكون الإنفاق في هذا المجال لا يشكل مشاريع إنتاجية أبدا. فالاستثمار في المجال العسكري يقلل من الفائض في الإنتاج، وبالتالي فإن عائدات رأس المال تزداد أوتوماتيكيا.

أما السبب الثاني، فيتمثل في كون الإنفاق العسكري لا يؤثر أبدا على البنية الاجتماعية لطبقة رأس المال. فالاستثمار في المجالات العسكرية قادر على امتصاص فائض الإنتاج، وبالتالي تحسين مستويات التعليم العام وتحسين مستويات الخدمات الصحية على سبيل المثال. إلا أنه وبالرغم من كون تأثير المشاريع الاقتصادية الكبرى متشابه على المجالين المدني والعسكري، إلا أن آثارهما الاجتماعية مختلفة اختلافا كليا. ولعل نجاح الكينزية المدنية واثبات قطاع الأعمال الصغير قدرته على تحقيق الازدهار الاقتصادي، سيفتح الباب على مصراعيه في وجه الديمقراطية، وبالتالي قد تتسرب إلى المجتمع الأمريكي الاشتراكية مما سيمثل تهديدا واضحا يحيط بالنخبة الاقتصادية الأمريكية.

وأخيرا، نشير إلى أن زيادة الإنفاق في المجال العسكري فتح الباب أمام عودة «الامبريالية الجديدة» إلى الساحة. حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، وهي الدولة التي تقف على رأس النظام الرأسمالي العالمي، إلى احتواء الاشتراكية والقضاء عليها ما أمكن. فقد حافظت على جذوة الحرب الباردة مشتعلة في تقسيمها للعالم، في الوقت الذي وسعت فيه عولمة استثماراتها على المستوى العالمي. وغني عن القول هنا، أن مثل هذا التوجه يحتاج لوجود جيش جرار وقوي، وهو الأمر الذي تحقق مع تبني الولايات المتحدة الأمريكية للكينزية العسكرية.

* الناتج المحلي الإجمالي:

كثيرا ما ينظر إلى الاقتصاد الحديث باعتباره ماكينة ليس إلا. وهنا تشمر النخبة التكنوقراطية الحاكمة عن ساعديها لتقول أن مثل هذه الماكينة، لا بد لها من خريطة توضح معالمها وعناصرها وترسم لها مسارها والمصير الذي ستئول إليه. وهنا، يأتي حجم العائدات الوطنية العامة ليرسم لماكينة الاقتصاد خريطة مسارها.

كانت عملية اختيار المعايير العامة للحركة الاقتصادية قد برزت أول الأمر منذ القرن السابع عشر وطفت على السطح قضية العائدات الوطنية العامة خلال العشرينات من القرن الماضي. إلا أن ذلك

لم يظهر بشكل جلي إلا بعد ظهور الكينزية أواخر الثلاثينات من ذات القرن، عندها برزت العائدات الوطنية لتعبر بجلاء عن دورها في تحديد مدى دقة مسار الماكينة الاقتصادية. وجاء دور كينز هنا ليرسخ دور العائدات الوطنية في تحديد المسار الاقتصادي المطبق. كما أنه وفر القاعدة للمنهجية الاقتصادية، وهي مجموعة من التقنيات التي تمكن المعنيين من تحديد قيمة العائدات وتقدير القيم المتوقعة بدقة، والتي يمكن لكل نمط اقتصادي توفيرها. في الوقت ذاته، فإن هذه التقنيات والتي هدفت بالأساس إلى الوصول لمرحلة الشمولية في الأداء الاقتصادي، قد استقبلت بوصفها ثورة حقيقية في مجال النشاط الاقتصادي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العائدات الوطنية هي ما تعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وهي قيمة البضائع والخدمات في مجتمع ما، في فترة زمنية محددة غالبا ما تكون عاما واحدا أو ثلاثة أعوام.

ومن المهم أن نشير هنا أيضا، إلى أن هذا الناتج يمثل حجم الناتج الكلي الحقيقي مضافا إليه قيمة العملة لأسعار البضائع والخدمات التي تندرج تحت المسمى. ويجب الانتباه إلى ضرورة عدم الخلط بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم المبيعات، حيث أنه ولغرض الدقة أكثر، نشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يشمل فقط القيمة المضافة في الفترة المحددة فقط. ومن الأمثلة التي توضح ذلك التحولات التي يمر بها الإنتاج والتي لا تحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا يقوم الحطابون ببيع الأشجار إلى شركات الأخشاب والتي بدورها تقوم ببيعها للنجارين والذين يقومون بدورهم ببيعها لشركات الأثاث قبل أن تستقر أخيرا بين يدي المستهلك العادي. فهنا، لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي سوى قيمة المبالغ التي يدفعها المستهلك لمحلات الأثاث لكون هذا الثمن يغطي كافة المراحل التي مرت بها العملية.

يتكون الناتج المحلي الإجمالي من مجموع أربعة عناصر: الاستهلاك الخاص، الاستهلاك الحكومي، الاستثمار، وصافي الصادرات (الفرق ما بين قيمة الصادرات والواردات).

الناتج المحلي الإجمالي يساوي: الاستهلاك الخاص+ الاستهلاك الحكومي+ الاستثمار+ صافي الصادرات.

الاستهلاك الخاص يشمل إنفاق السكان على شراء البضائع والخدمات أما الاستهلاك الحكومي فهو ما تنفقه كافة المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الربحية. أما الصادرات فتشمل البضائع والخدمات الموجهة للخارج، بينما تشمل الواردات الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي من البضائع والخدمات المستوردة من الخارج.

أما الاستثمار فيختلف عن المفاهيم السابقة ويحتاج إلى المزيد من الدقة عند التعاطي معه. فالاستثمار يتكون من عناصر الإنفاق على الماكينات والبنية التحتية والأفكار من أجل إنتاج بضائع وخدمات أخرى. وعلى العكس مما هو عليه حال الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي، واللذان يعبران عن احتياجات آنية، فإن الاستثمار يضع نصب عينه الاحتياجات المستقبلية. (إلا أن الاستثمار حسب العائدات الوطنية يندرج فقط في إطار النفقات لتحسين القدرة الإنتاجية ولا يشمل الأصول «المالية» في أسواق الأسهم. ويشير خبراء الاقتصاد في هذا السياق أن الأصول المالية في أسواق الأسهم والبورصة هي نتاج طبيعي لعملية تحول الإنتاج من مرحلة لأخرى، وبالتالي لا يمكن اعتبارها ذات قيمة منفصلة بل أن قيمتها محسوبة بشكل أوتوماتيكي).

ولا زال الفرق بين الإنفاق الآني والإنفاق المستقبلي محط جدال وحوار شرس بين الخبراء، فالعقلاء عادة يدخرون قرشهم الأبيض لليوم الأسود، حيث أن المدخرات في هذه الحالة ستشكل

المحرك للاستثمار في المستقبل والاستثمار بدوره سيشكل محور النمو ووقوده الذي لا ينضب. وهنا يبدو أن الفكرة قائمة على ضرورة الاعتدال في الإنفاق حاليا، وذلك من أجل التمتع مستقبلا بما هو متوفر الآن!

كان مبدأ الادخار قد برز جليا في دعوات البرجوازية الليبرالية ردا على الأنظمة الاقتصادية الشمولية التي كانت تحكم الاقتصادات العالمية في مرحلة ما، وسرعان ما تبنى المجتمع ككل هذه الطروحات وتم تطبيقها على نطاق واسع. ولا زال حلم دخول نادي أصحاب رأس المال يراود العديد من أصحاب الأعمال الصغيرة وأفراد الطبقات العاملة وإن كان هذا الطموح يبدو للوهلة الأولى بعيد المنال. حيث تعبر هذه الفئات عن حلمها ذاك بكلمات بسيطة عندما يهمسون في آذان أبنائهم أنهم يتعبون الآن من أجل أن يرتاحوا في المستقبل، ويحضون أبناءهم على التمسك بتعليمهم من أجل الانخراط في وظائف مرموقة مستقبلا، وبناء حياتهم معتبرين أن كفاءة الفرد هي الاستثمار الحقيقي وستمكنه من احتلال موقعه في أوساط الطبقة المنشودة.

ولعل هذا التوجه هو ما يبرر الرغبة الدائمة في تركيم رأس المال في أوساط البشر. كما أن الفوائد التي تجنيها المدخرات من البنوك، تشكل بحد ذاتها جزءا من عملية تركيم رأس المال. كما أن زيادة الاستثمار ستقود بالتالي إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الاستهلاك، وفي النهاية زيادة تركيم رأس المال وما سيجنيه من عائدات وفوائد.

*** النمو الاقتصادي:**

سهل تبني الكينزية الاقتصادية من مهمة تحديد قيمة العائدات الوطنية وتقدير القيم المستقبلية، وبالتالي تحديد مستوى النمو الاقتصادي، وتشكل نسبة الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) الأساس لتحديد مستوى النمو الاقتصادي.

تتميز العملية سالفة الذكر بالسلاسة، لكونها تتكون من خطوتين واضحتين تمام الوضوح: الأولى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تحدد بدقة إذا ما أخذت قيمة العملة بعين الاعتبار، بمعنى أن القيمة الحقيقية تحتسب قياسا مع قيمة العملة والتي تتفاوت من فترة لأخرى. ويتأثر مستوى سعر العملة بحجم البضائع والخدمات وكذلك البعد الزمني. وهنا، فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من وجهة نظر خبراء الاقتصاد، هي قيمة الناتج مطروحا منها الفروقات في سعر العملة من فترة لأخرى. (إلا أننا نعتقد أن الحسبة بالطريقة هذه ليست دقيقة أبدا، فمن المستحيل أن نحلل السعر وقيمة البضائع للوصول إلى الأرقام الدقيقة، إلا أن العائدات الوطنية العامة كفيلة، من وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، لتحديد القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي لكونها ممكنة الإحصاء والتقدير).

أما الخطوة الثانية، فتتمثل في حساب قيمة الفرق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فعلى سبيل المثال، إذا ما افترضنا أن الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد ما بلغ ١٠٠ دولار في العام ٢٠٠٥ وارتفع ليصبح ١٠٦ دولار في العام ٢٠٠٦، يكون معدل النمو الاقتصادي في هذه الحالة هو ٦٪. أما المعيار الآخر للنمو الاقتصادي فيتمثل في تحديد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يسهم في رسم ملامح التغير في الإنتاج ومستوى المعيشة في ظل اقتصاد ما. وتتمثل العملية هنا في تقسيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على السكان في عام وفي العام التالي تقسيم القيمة على العدد الآني للسكان وهنا يبدو من السهولة بمكان تحديد مستوى النمو الاقتصادي الحقيقي في الدولة.

Subscribe to *The Economy of the Occupation* or order individual bulletins



Send to:

The Alternative Information Center
PO Box: 31417.
Jerusalem 91313, Israel.

For more information:

Email: Noa@Alt-Info.org

I wish to pay for the following:

- ❑ **A Subscription for 12 Bulletins:** 10 Present Bulletins + 2 Future Bulletins) [24€ or 29$]
- ❑ **All 9 Past Bulletins (not including this one):** See list below [20€ or 24$]
- ❑ **Bulletin I:** Foreign Aid to the Occupied Palestinian Territories and Israel [2.5€ or 3$]
- ❑ **Bulletin II:** The Settlements—Economic Cost to Israel [2.5€ or 3$]
- ❑ **Bulletin III:** Divide and Conquer—Inequality and Discrimination [2.5€ or 3$]
- ❑ **Double Bulletin IV & V:** The Gaza Withdrawal—Winners and Losers [4€ or 5$]
- ❑ **Bulletin VI:** The Question of Sanctions and a Boycott Against Israel [2.5€ or 3$]
- ❑ **Bulletin VII & VIII:** Breaking the Labor Market—The Welfare to Work Plan in Israel, Focus on East Jerusalem [4€ or 5$]
- ❑ **Bulletin IX:** The Occupation Through the Eyes of Israeli Economists [2.5e or 3$]
- ❑ **Bulletin X:** Cheap Wars [2.5e or 3$]

I wish to pay...

- ❑ **Cash**
- ❑ **Enclosed Check** (Made payable to the Alternative Information Center [Euro checks are not acceptable]).
- ❑ **Credit Card** (Using a credit card incurs an additional charge of 1€ or 1.2$).
- ❑ **In Bank Transaction** (**Account Name:** Alternative Information Center. **Bank:** First International Bank, Number 31. **Bank Address:** Pninat Dan, Kikar Tsahal, Jerusalem. **Branch:** 15. **Account number:** 105-183598. **Swift Code:** FIRBILITJER).

Name/Institution ______________________ **E-Mail Address** ______________________

Address ______________ **City/Country/State** ______________ **Postal Code** ______________

Credit Card Details ______________ **Name on Card** ______________ **Card Number** ______________ **Expiration Date** ______________

Card Holder's Signature ______________________ **Phone Number** ______________________

"رؤية أخرى" مجلة فصلية سياسية – ثقافية باللغة العربية
تصدر عن «مركز المعلومات البديلة» أربع مرات في العام.







تواصل مجلة **"رؤية أخرى"** الصدور لتستأنف تراثا يمتد لعشر سنوات حاولت خلالها أن تكون منبرا صادقا للرأي والرأي الآخر، وهي بصورتها الجديدة كمجلّة فصلية سياسية ثقافية تنتقل خطوة للأمام، تحاول عبرها مقاربة القضايا السياسية والفكرية والثقافية برؤية أكثر شمولية وعمقا.

"رؤية أخرى" مستقلة ولكنها ليست حيادية في رؤيتها ومواقفها، إنها تؤمن بالقيم التقدمية والديمقراطية تجاه قضايا المرأة والشباب وحقوق الإنسان وقضايا الأمم والشعوب، كما تؤمن بالتفاعل والتكامل مع الحضارات والثقافات الإنسانية، وبهذا فإنها تتصدى بالتحليل والنقد للتشويه والاستلاب الثقافي وسياسات وثقافة العولمة التي تقوم على التبعية وإقصاء وإلغاء خصوصيات الآخر الحضارية، الثقافية، الاجتماعية والروحية، كما إنها تتصدى من على صفحاتها لثقافة وسياسة التطبيع مع الاحتلال بمختلف تجلياتها.

قسيمة الاشتراك في «رؤية أخرى»

الاسم : ....

العنوان : ....

المدينة : .... **البلد :** ....

البريد الإلكتروني : .... **هاتف :** ....

الاشتراك السنوي مع البريد: ١٠٠ شيكل. يمكن الدفع بواسطة بطاقات الاعتماد
للإستفسار يرجى الاتصال على الرقم ٦٢٤١١٥٩-٠٢

مركز المعلومات البديلة

رسالة مركز المعلومات البديلة

مركز المعلومات البديلة (AIC) هو منظمة فاعلة ذات توجهات أممية تقوم على مبدأ العمل المشترك الفلسطيني - الإسرائيليي. والمركز ينشط في مجال نشر المعلومات والمناصرة السياسية والنشاطات القاعدية في المجتمع المدني، وطرح التحليلات النقدية حول المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويتطلع مركز المعلومات البديلة إلى تعزيز وتحقيق المساواة على المستويين الفردي والجماعي وفي المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الجندرية، الحرية والديمقراطية، ورفض فلسفة الفصل فكرا وممارسة.

إن المهمة الأكثر إلحاحا في المنطقة، تتمثل الآن في النضال المشترك من أجل إيجاد حلّ عادل وضمن الإطار الدولي، للصراع الكولونيالي المستمر منذ قرن في فلسطين، ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني. أما الفلسفة التي تقوم عليها منهجية العمل في مركز المعلومات البديلة فتنطلق من ضرورة تطوير الوعي انطلاقا من القناعة بأن الصراع المحلي ينبغي أن يجد حلا عمليا ونظريا ضمن الإطار العالمي للنضال من أجل الحرية والعدالة.

وتأسيسا على ذلك فإن البنية الداخلية لمركز المعلومات البديلة وعلاقات العمل فيه تطمح وتهدف إلى ترجمة القيم المذكورة أعلاه.

إقتصـــاد الإحتـــلال

تسعى دورية «اقتصـاد الاحتـلال» والتي تصدر شهرياً عن مركز المعلومات البديلة الى تحليل البنية والاتجاه الاقتصادي في كل من اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة. كما تقدم هذه النشرة تحليلا نقديا فريدا من نوعه للمصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء استمرار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية.

وحاليا، فان الغالبية العظمى من كلا الشعبين، تجهل حقيقة الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية التي تعيشها حيث تقف الدراسات النادرة حتى الآن حول الموضوع، عاجزة عن الربط ما بين الاوضاع السياسية والظروف الاقتصادية الاجتماعية التي يعيشها الشعبان وطبيعة الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي. من هنا، تنبع اهمية تقديم دراسات وقراءات بديلة للنمط الذي يحكم الاداء الاقتصادي لكل من الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي.

تسعى النشرة الى تقديم المعطيات والتحليل النقدي للبنية الاقتصادية الاجتماعية لكل من اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة حيث تتناول عددا من القضايا مثل: التضخم، المديونية، العمالة، الفقر ورأس المال حين تطرح هذه القضايا، رغم اهميتها الكبيرة، بشكل مبسط يساهم في فهم اوسع لآثارها على الحياة اليومية لكلا الشعبين. تهدف النشرة بالدرجة الاولى، الى تعميق الفهم للظروف الاقتصادية الاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي مساهمة منها في تعزيز حركة النضال في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام العادل بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي.

يعمل جوناثان نيتزان أستاذاً للاقتصاد في جامعة نيو يورك/ تورنتو، بينما يعمل شيمشون بيشلر أستاذا للاقتصاد السياسي في الكليات والجامعات الإسرائيلية، ويمكن الحصول على أعمالهما وبشكل مجاني من خلال زيارة موقعهم الإلكتروني:
http://bnarchives.net

من منشورات مركز المعلومات البديلة
ومتوفرة ايضا على الموقع الالكتروني للمركز:
http://www.alternativenews.org